الفصل الرابع

اثر القضية الفلسطينية في العلاقات

الأردنية - السعوديــة ١٩٦٤

المبحث الاول : موقف السعودية من قضية تحويل مجرى نهر الاردن

المبحث الثاني : الموقفان الاردني والسعودي من تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية

المبحث الثالث : العلاقات الاردنية -السعودية وحرب الخامس من حزيران ١٩٦٧ - ١٩٦٨

المبحث الأول

موقف السعودية من قضية تحويل مجرى نهر الأردن

الحركة الصهيونية منذ نشأتها وبداية استعمارها للأراضي العربية في فلسطين، أدركت أهمية المياه لتحقيق سياسة استيطان متناسقة في مختلف الأراضي الفلسطينية وتثبيت إقدام الاقتصاد الصهيوني فيها، لذلك إصر قادة الحركة الصهيونية منذ البداية على إن تشمل حدود الوطن القومي على مصادر المياه الضرورية لتطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين[١]، لاستيعاب الملايين من يهود العالم الذين تعمل الوكالة اليهودية والعصابات الصهيونية المحتلة على إحضارهم إلى فلسطين[٢]، وهذا ما أكده دايفيد بن جوريون من القادة البارزين في الحركة ومن مؤسسي (إسرائيل) فيما بعد في لقاء صحفي قائلا "إن الحياة الاقتصادية في فلسطين، تعتمد على مصادر المياه الموجودة في شمال فلسطين ومن الأهمية ضمان استمرار تدفق المياه إلى فلسطين، ومن ثم تخزينها والسيطرة عليها عند منابعها"[٣].

ظهرت أولى بوادر مشكلة تحويل مجري مياه نهر الأردن، عندما باشرت سلطات الاحتلال (الإسرائيلي) بإعمال تجفيف بحيرة الحوله عام ١٩٥١ الذي كان القصد منه استغلال المساحة الواسعة من الأراضي السهلية حول المشاريع الزراعية، لتبدأ مرحلة جديدة شهدت مبادرات ومشاريع دولية قدمت لمعالجة هذه القضية، كان أهمها مشروع (جوزيف اريك جونستون) Jozef Eric Jonnstonالمسمى بمشروع الإنماء الموحد لمياه نهر الأردن وروافده في الثاني عشر من تشرين الأول عام ١٩٥٥[٤]، وقد طرح هذا المشروع من لدن المبعوث الشخصي للرئيس الأمريكي دوايت إيزنهاور وهو جوزيف اريك جونستون إلى الشرق الأوسط بحجة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، ومساعدة الدول العربية المجاورة لـ(إسرائيل) على استثمار مياه نهر الأردن بين العرب والصهاينة، بيد انه كان يهدف من وراء مشروعه هذا إنهاء حالة الحصار الاقتصادي نتيجة ضعف الموارد الداخلية للعدو الصهيوني ووجود هجرات يهودية متزايدة إليه، والاعتراف بالوجود السياسي للكيان

---

(١) خليل أبو رجيلي، المياه في إسرائيل الوضع الراهن والتوقعات، مجلة شؤون فلسطينية، العدد٢٣، مركز دار العلم ودار الآداب، بيروت، ١٩٦٨، ص١٥٤.

(٢) علي حسين علي العلواني، القضية الفلسطينية في جامعة الدول العربية ١٩٦٥-١٩٧٣، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية -ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٤، ص٨٥.

(٣) خليل أبو رجيلي، المصدر السابق، ص١٥٤.

(٤) نجيب الأحمد، فلسطين تاريخا ونضالا، دار الجليل، عمان، ١٩٨٥، ص٦٢١-٦٢٢؛ علي حسين علي العلواني، المصدر السابق، ص٤٠.

الصهيوني[١]،وقد تضمن المشروع إنشاء سد وخزان على نهر الحاصباني العلوي عند التقائه بنهر الأردن،وإقامة سدود على بانياس والوديان لتحويل مياهها إلى قناة تروي حوض الحوله الأعلى وتلال الجليل والوديان الغربية منها، مع الاستفادة من هذه السدود المقامة على نهر اليرموك لتوليد الطاقة الكهربائية[٢].

قوبل مشروع جونستون برفض العرب له لأسباب فنية وسياسية، إذ كان المشروع يقوم على أساس استغلال موحد لمياه النهر، تشرف عليه لجنة مشتركة من الدول العربية المعنية و(إسرائيل)، مما ترتب عليه التعاون مع دولة (إسرائيل) ومن ثم الاعتراف ضمنيا بوجودها[٣]،وقد تحدد الموقف العربي هذا بقيام اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية، بعقد اجتماع لبحث الموضوع، إذ وافقت في الثاني عشر من آذار ١٩٥٦ على تبني اقتراح تأليف لجنة فنية عربية مشتركة لدراسة المشروع وتألفت هذه اللجنة من مصر وسورية والأردن مع إشراف مهندسين أمريكان من المسؤولين على المشروع الأمريكي الموحد مع بعض مسؤولي هيئة إغاثة اللاجئين[٤]، وقد قدمت الجامعة العربية عبر لجنتها هذه المؤلفة من المهندسين العرب، مشروعا عربيا لاستغلال مياه نهر الأردن، ردا على المشروع الأمريكي مشروع جونستون[٥]، غير إن المشروع العربي المذكور لم يكتب له النجاح لعدم وجود اهتمام مادي ومعنوي لانجازه من قبل حكومات الدول العربية الأعضاء في الجامعة العربية، فضلا عن استمرار الخلافات العربية، ودور الكيان الصهيوني في عرقلة تنفيذ المشروع حتى لو اضطرهم ذلك إلى استعمال القوة التي لوحوا بها عام ١٩٦٢[٦].

ومنذ عام ١٩٦٢ والكيان الصهيوني اخذ يوسع من طرح مشاريعه الرامية إلى تحويل مجرى نهر الأردن، الأمر الذي دفع بالحكومة الأردنية إلى إرسال دعوة إلى

---

(١) عائشة راتب، العلاقات الدولية العربية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٠، ص٢٤٠؛ محمد نصر الدين مهنا، مشكلة فلسطين والصراع الدولي ١٩٤٥-١٩٦٧، (د.ط)، (د.م)، (د.ت)، ص٩٦.

(٢) صلاح الدين شكري، فلسطين، ومؤتمر القمة العربي، مكتب الصحافة، دمشق، ١٩٨٤، ص٨٥-٨٦.

(٣) صلاح العقاد، تطور النزاع العربي (الإسرائيلي) ١٩٥٦-١٩٦٧، معهد البحوث والدراسات العليا، القاهرة، ١٩٧٥، ص١٦٣.

(٤) مروه جبر، جامعة الدول العربية وقضية فلسطين ١٩٤٥-١٩٦٥، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٨٩، ص٢٦٦ .

(٥) للتفاصيل حول المشروع العربي ينظر: عبد الرحمن أبو عرفه، الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية، دار الجليل للنشر، بيروت، ١٩٨١، ص١١٤-١١٧.

(٦) علي حسين علي العلواني، المصدر السابق، ص٤٢؛ حيدر شاكر خميس القره غولي، المملكة العربية السعودية والقضية الفلسطينية ١٩٣٦-١٩٧٣، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٧، ص١٨٧.

الأمين العام للجامعة العربية عبد الخالق حسونة لزيارة الأردن، وبالفعل زارها في الثامن عشر من شباط من العام نفسه ولمدة ثلاثة أيام أطلعه المسؤولون في الأردن على سياسة الكيان الصهيوني الجديد تجاه نهر الأردن، مؤكدين له إن عملية التحويل بدأت تأخذ طابعا جديا، وان تحويل المياه نهائيا لن يتأخر عن سنتين، مطالبين بضرورة اتخاذ الوسائل الممكنة للحد من ذلك، ومنها الاعتماد على الإمكانات المصرية التي طالما اخذ نظامها يتحدث عن قوته العسكرية ويعطي الوعود بالوقوف في وجه الكيان الصهيوني إذا أقدم على تلك الخطوة[١].

ويبدو إن الأمر ازداد خطورة عندما تناقلت وكالات الإنباء في عام ١٩٦٣ إخبارا تؤكد إن الكيان الصهيوني فرغ من إعمال الإنشاءات لتحويل مياه نهر الأردن إلى صحراء النقب، وان التحويل سوف يبدأ فعلا في منتصف عام ١٩٦٤ بناء على خطة موفد الرئيس الأمريكي دوايت إيزنهاور الخبير اريك جونستون إلى المنطقة[٢]، قادت هذه التطورات بالرئيس المصري جمال عبد الناصر بالدعوة إلى عقد مؤتمر قمة عربي على اعلى المستويات في خطاب له ألقاه في بورسعيد في الثالث والعشرين من كانون الأول ١٩٦٣ لمناقشة تهديد الكيان الصهيوني بتحويل مياه الأردن واتخاذ الإجراءات العربية اللازمة لمواجهتها[٣].

وفي اليوم التالي إي الرابع والعشرين من كانون الأول من العام نفسه، وجهت وزارة الخارجية المصرية إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية مذكرة نصت دعوة الرئيس جمال عبد الناصر إلى عقد مؤتمر القمة العربية الأول[٤]، وبدورها

---

(١) جامعة الدول العربية، نشرة إخبار جامعة الدول العربية، العدد٨، القاهرة ١٩٦٢/٢/٢١، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٩، ص٣.

(٢) وضع جونستون خطة لتوزيع مياه الأردن، يتم بموجبها حصول سوريا ولبنان والأردن على (٦٠%) من المياه، ويحصل الكيان الصهيوني على (٤٠%) وتضمنت الخطة توزيع مياه نهر اليرموك، بحيث يحصل الأردن على (٣٣٠) مليون متر مكعب في السنة (من جملتها ٤٧ مليون متر مكعب للضفة الغربية من وادي الأردن، وسوريا (٩٠) مليون متر مكعب، والكيان الصهيوني(٢٥) مليون متر مكعب، الأمر الذي أدى إلى رفض الدول العربية الثلاث هذه الخطة لان قبولها يعني الاعتراف بالكيان الصهيوني، للتفاصيل ينظر: حازم زكي نسيبة، المصدر السابق، ص١٧٣-١٧٤.

(٣) محمد حسنين هيكل، الانفجار، ١٩٦٧، حرب الثلاثين سنة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٠، ص٢٠٠؛ جامعة الدول العربية، نشرة إخبار جامعة الدول العربية، العدد٧، القاهرة، ١٩٦٣/١/٢٨، ص١.

(٤) احمد عصام عوده، الملف الكامل لمسيرة القمة العربية من مؤتمر القمة العربية الأول في القاهرة إلى مؤتمر القمة العربية الحادي عشر في عمان، مطبعة دار الأنوار، عمان ١٩٨٩، ص١٤.

قامت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بتوجيه الدعوة إلى الأعضاء[١]، فأعلنت الحكومة السعودية عن قبولها للدعوة، وذلك في بيان أصدرته في الخامس من كانون الثاني عام ١٩٦٤[٢].

إما الأردن فقد كانت أول الأقطار التي استجابت لتلك الدعوة، فعلى الرغم مما كان من خلاف بين الأردن ومصر، وعلى الرغم من شعور الأردن الرسمي انه تعرض لاعتداءات كثيرة وخطيرة من قبل مصر، فأن الملك حسين رأى في الخطاب بارقة أمل لتقوية العلاقات، إذ لم تمضِ ساعات على إلقاء الخطاب، حتى أعلن في اليوم نفسه الترحيب بالمؤتمر المقترح، وذلك مايتضح من عباراته التالية "إن قضية فلسطين هي قضية الأمة العربية جمعاء، وان إي اجتماع يعود لخيرها والحفاظ على حقوق أهلها العرب، فأن الأردن... لن يتوانى عن حضور الاجتماع، وذلك بعد إن توجه الدعوة إليه للحضور في إي مكان وزمان، وسيكون هذا البلد، كما عرفه العرب، صريحا في قوله وفيا لعهده منفذا لالتزاماته متناسيا كل خلاف من اجل الهدف الأسمى وهو خدمة الأمة العربية"[٣].

وكانت الخارجية الأردنية قد علقت على دعوة الرئيس المصري لعقد مؤتمر القمة العربي الأول للنظر في قضية مياه نهر الأردن، بأن السياسة الخارجية الأردنية لاتنظر إلى قضية المياه على أنها مجرد خسارة لبضع أمتار من المياه بل إن القضية هي تحقيق حلم الصهيونية العالمية بتحقيق شعارها من الذيل إلى الفرات لكسب المزيد من القوة الإستراتيجية والاقتصادية، خاتمة التعليق بالقول إن الأردن ينظر إلى قضية فلسطين هي قضية العرب، وان موقع الأردن يمثل قلب القضية لذلك انه لايرفض أية دعوة للاجتماع من اجل فلسطين والصراع العربي الصهيوني[٤].

وهكذا حضر للقاهرة ملوك ورؤساء ثلاثة عشر دولة للاشتراك في المؤتمر للمدة من الثالث عشر حتى السادس عشر من كانون الثاني ١٩٦٤[٥].وكان الملك حسين قد وصل القاهرة قبل يوم من انعقاد المؤتمر، وقد استقبله الرئيس المصري

---

(١) ج. د.ع، الأمانة العامة، إدارة السكرتارية، تقرير الأمين العام إلى جامعة الدول العربية في دورة انعقاده العادي(٤١)، ٢١ آذار ١٩٦٤، ص٤.

(٢) الوثائق العربية لعام ١٩٦٤، منشورات الدائرة السياسية والإدارة العامة، الجامعة الأمريكية،(د.ط)، بيروت، (د.ت)، و٦، ص٥.

(٣) احمد عصام عودة، المصدر السابق، ص١٤.

(٤) و. ع. م، دائرة الدراسات السياسية والإدارية، الجامعة الأمريكية، بيروت، د.ت، ص٨٢٣.

(٥) وهم الملك حسين، الحبيب بو رقيبة، واحمد بن بيلا وإبراهيم عبود وعبد السلام عارف والملك سعود بن عبد العزيز وأمين الحافظ وجمال عبد الناصر وعبد الله السلال وعبد الله السالم الصباح والملك الحسن الثاني ورشيد كرامي والأمير حسن الرضا نائبا عن الملك إدريس السنوسي، للتفاصيل ينظر: احمد عصام عودة، المصدر السابق، ص١٥.

عبد الناصر استقبالا وديا، كما تم استقبال الملك سعود بذات الاستقبال أيضا على الرغم من المواقف بينهم[١].

تمخض المؤتمر عن جملة قرارات تدعو إلى إنشاء مشروع عربي هدفه تحويل مياه الأردن من مصادره قبل وصولها إلى الأراضي التي يسيطر عليها الكيان الصهيوني وتشكيل هيئة لاستغلال مياه نهر الأردن برئاسة الأمين العام لجامعة الدول العربية وعضوية ممثلين الأردن ومصر ولبنان وسوريا، وقد عقدت الهيئة اجتماعها الأول في القاهرة في الأول من شباط ١٩٦٤، واستمرت هيئة استغلال مياه الأردن في الاجتماعات الدورية والمتابعة لتنفيذ ماتم الاتفاق عليه[٢].

وبالذسبة لسياسة الأردن من مشاريع التمويل، فقد تقرر إنشاء سد المخيبي لحجز مياه اليرموك قبل إن تصب في نهر الأردن، والإفادة من مياه السد لإرواء أراضي وادي الأردن[٣].

وقبيل انعقاد اجتماع وزراء خارجية الدول الأعضاء في القاهرة وتحديدا في التاسع والعشرين من شباط ١٩٦٤ حولت الحكومة السعودية إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية حصتها المقررة لتغطية نفقات المشروعات المستعجلة لاستثمار مياه نهر الأردن وروافده وذلك تنفيذا لمقررات مؤتمر القمة العربي الأول الذي عقد في القاهرة في الشهر الماضي[٤].

وفي حديث صحفي للأمير فيصل بن عبد العزيز آل سعود ولي عهد المملكة العربية السعودية في الرابع من آذار ١٩٦٤ قال "بأن المملكة العربية السعودية مستعدة لقطع النفط السعودي عن الدول التي تساعد إسرائيل وتؤيدها"[٥]، وفي الخامس من آذار علق على تصريحات بعض المسؤولين الأمريكيين بشأن مساعدة إسرائيل في مشروعها لتصفية مياه النهر بوساطة الطاقة النووية بأنه لايستغرب مثل هذه التصريحات لان وجود إسرائيل في المنطقة العربية هو نتيجة لوجود الغرب، ولاسيما الولايات المتحدة وان الحل العملي لإخراج إسرائيل عن المنطقة العربية يتوقف على تضامن الدول العربية[٦].

---

(١) المصدر نفسه، ص١٦.
(٢) للتفاصيل عن مقررات المؤتمر ينظر: ج.د.ع، تقرير الأمين العام في دورة انعقاده الحادي والأربعين، القاهرة، ١٩٦٤، ص٤.
(٣) سليمان موسى، تاريخ الأردن، جـ/٢، ص٧٦.
(٤) ج. د.ع، الأمانة العامة، إدارة السكرتارية، تقرير الأمين العام إلى جامعة الدول العربية في دورة انعقاده العادي الحادي والأربعين (٤١)، ص٦.
(٥) الوقائع العربية، كانون الثاني- آذار، ١٩٦٤، جـ/١، ص٢٧.
(٦) الوقائع العربية، كانون الثاني- آذار، ١٩٦٤، جـ/١، ص٩٦.

اختتم وزراء الخارجية العربي اجتماعهم الاستثنائي في القاهرة في السادس من آذار ١٩٦٤ وصرح عبد الخالق حسونة بان الوزراء بحثوا في كل مايتعلق بالزيارات التي سيقومون بها في العالم لشرح وجهة النظر العربية في صدد قضية فلسطين والمشروع العربي لتحويل مجرى مياه نهر الأردن[١]، ففي السادس من آذار ١٩٦٤ غادر جده عمر السقاف الوكيل الدائم لوزارة الخارجية السعودية، متوجها إلى الولايات المتحدة واليابان وماليزيا والفلبين وألمانيا الغربية، نائبا عن الأمير فيصل في نطاق زيارات وزراء خارجية الدول العربية للقيام بشرح قضية فلسطين وكسب تأييد هذه الدول للمشروع العربي الموحد لاستغلال مياه نهر الأردن وروافده[٢].

عقد مجلس إدارة هيئة استغلال مياه نهر الأردن وروافده سلسلة من الاجتماعات قبيل انعقاد مؤتمر القمة العربي الثاني كان أولها في الأول من شباط ١٩٦٤ في مكتب الأمين العام لجامعة الدول العربية وأخرها في العشرين من أب ١٩٦٤ في مدينة القاهرة[٣]، وقد قامت الهيئة بإعداد تقرير عن إعمالها متضمنة الصيغة النهائية للمشروع العربي الموحد لاستغلال روافد نهر الأردن، كما أوصت الهيئة بإنشاء سد على نهر اليرموك عند موقع المخيبة الأردني الذي يكفل الانتفاع الكامل بمياه نهر الأردن وطلب موافقة مجلس الملوك والرؤساء العرب المقرر عقده في الإسكندرية على تنفيذه[٤].

بدأ مؤتمر القمة العربي الثاني جلساته في فندق فلسطين في الإسكندرية بتاريخ الخامس من أيلول ١٩٦٤، وافتتح الأمير فيصل رئيس الوفد السعودي للمؤتمر الذي أصبح رئيسا له في دورته تلك نيابة عن أخيه الملك سعود بن عبد العزيز، إذ دعا في كلمته رؤساء الدول العربية إلى التعاون لان الشعب الفلسطيني ينتظر منهم كل جهد ممكن، ولان الشعوب العربية تنتظر منهم السعي لتحرير كل البلاد العربية من الاستعمار[٥].

وبعد ستة أيام من المباحثات وتحديدا في العاشر من أيلول ١٩٦٤ اتخذ مجلس الملوك والرؤساء العرب القرارات الكفيلة بتنفيذ المخططات العربية، وخاصة في الميدانين العسكري والفني، ومن بينها بداية العمل الفوري في المشروعات العربية

---

(١) المصدر نفسه، ص٩٦.
(٢) المصدر نفسه، نيسان –حزيران، ١٩٦٤، جـ/٢، ص٢٣٨.
(٣) ج.د.ع، الأمانة العامة، إدارة السكرتارية، تقرير الأمين العام إلى مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده العادي الحادي والأربعين، ص٥؛ الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤، ص٢٥-٢٧.
(٤) المصدر نفسه، ص٢٧.
(٥) الوثائق العربية لعام ١٩٦٤، وثيقة رقم (٢٤٨)، ص٤٥٥.

لاستغلال مياه نهر الأردن وروافده[١]، وقد طالب الأمير فيصل في كلمته التي ألقاها في الجلسة الختامية للمؤتمر في الحادي عشر من أيلول ١٩٦٤ بتنفيذ هذه القرارات بكل عزم وقوة[٢]، وفي اجتماع مجلس جامعة الدول العربية في دورته الثانية والأربعين في الثامن والعشرين من أيلول ١٩٦٤ قال الأمين العام للجامعة في كلمته الافتتاحية إن الأمانة العامة بادرت إلى اتخاذ جميع الإجراءات التنفيذية لقرارات مؤتمر القمة العربي الثاني، وكان أخرها اجتماع مجلس إدارة مياه نهر الأردن وروافده وإصداره الأمر إلى المقاولين بمباشرة العمل في المشروع العربي لاستثمار مياه نهر الأردن[٣].

اقتصرت الإعمال الأولى في عملية تحويل على بناء سد المخيبة على نهر اليرموك الذي لم يكن (الإسرائيليون) ليتعرضوا عليه من قبل في مشروع جونستون[٤]، وبالفعل تم البدء بإنشاء السد على نهر اليرموك بكلفة ١١ مليون جنيه إسترليني تدفع السعودية ومصر والعراق والكويت (٨٠%) منها إما الكلفة الباقية وقيمتها (٢٠%) المتبقية فتكفل بدفعها الأردن والسعودية ولبنان والجزائر وليبيا[٥].

اجتمع طاهر رضوان، المندوب السعودية الدائم لدى جامعة الدول العربية بالأمين العام عبد الخالق حسونة في الثامن من كانون الأول ١٩٦٤ وابلغه إن الحكومة السعودية قد دفعت التزاماتها المالية التي قررها مؤتمر القمة العربي الثاني فيما يتعلق بنفقات استغلال روافد نهر الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية وجيش التحرير الفلسطيني، غير إن سلطات الاحتلال الصهيوني لم تقف مكتوفة الأيدي إمام المشروع العربي، ففي أوائل آذار عام ١٩٦٥، أقدم الجيش الصهيوني على قصف الإعمال الأولية من جهة واحدة داخل الأراضي السورية[٦]، الأمر الذي دفع الوفود العربية ومن بينهم الوفد السعودي برئاسة طاهر رضوان الى مناقشة الاعتداءات الصهيونية على الأراضي السورية في اجتماع مجلس جامعة الدول العربية في دورته الثالثة والأربعين المنعقدة بتاريخ الخامس عشر من آذار ١٩٦٥، إذ شمل جدول الإعمال دراسة توصيات لجنة الشؤون السياسية بشأن العدوان الإسرائيلي المتكرر على الحدود السورية ومواقع المشروع العربي لاستغلال مياه نهر الأردن، وكان

---

(١) ج.د.ع، الأمانة العامة، إدارة السكرتارية، تقرير الأمين العام إلى مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده العادي الثالث والأربعين، ١٥ آذار ١٩٦٥، الموضوع: بيان مجلس ملوك ورؤساء دول الجامعة العربية، ص٢.

(٢) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤، ص٥٣.

(٣) الوقائع العربية (تموز-أيلول) ١٩٦٤، جـ/٣، ص٣٣٧.

(٤) محمد نصر الدين مهنا، مشكلة فلسطين والصراع الدولي، ص١٠٢-١٠٣.

(٥) المصدر نفسه، ص١٠٣.

(٦) الوقائع العربية (تشرين الأول-كانون الأول) ١٩٦٤، ج٤، ص٤٩٢.

الوفد السعودي من بين الوفود العربية الذي وافق على توصيات لجنة الشؤون السياسية المتضمنة إبلاغ الموضوع إلى مجلس الأمن، واتخاذ خطة عربية موحدة في مواجهة مثل هذه الاعتداءات والتضامن مع سوريا في موقفها واعتبار إي عدوان على الأرض السورية عدوانا على الدول العربية كلها[١].

كما عقد مجلس الجامعة العربية اجتماعاً على مستوى وزراء الإعلام العرب في عمان للمدة من التاسع عشر حتى العشرين من نيسان ١٩٦٥، وذلك استمرارا للدورة الثالثة والأربعين من دورات انعقاده العادية للنظر في الاعتداءات الصهيونية وقصفها لمواقع العمل الأولية ولاسيما في سوريا، وكان الوفد السعودي برئاسة جميل حجيلان وزير الإعلام السعودي وقد اتخذ المجلس قرارات عدة في ضوء توصيات اللجنة الدائمة أهمها إظهار الدول العربية بوصفها كتلة واحدة، وان التعرض لأي منها معناه التعرض لدول الجامعة كلها[٢].

وفي السابع والعشرين من أيار ١٩٦٥، عقد مجلس الدفاع العربي الأعلى اجتماعاته في مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة، لبحث الاعتداءات الصهيونية وسبل توفير الحماية لمواقع مشروع التحويل، وقد اقتصرت اجتماعات المجلس على وزراء الخارجية والدفاع ورؤساء أركان حرب الجيوش العربية، التي استمرت حتى التاسع والعشرين من أيار من العام نفسه، تمت فيها وضع خطة القيادة الموحدة لحماية مواقع العمل في مشروعات استثمار مياه نهر الأردن وروافده في الدول العربية، كما اقر نظام إقامة الجيوش الموحدة في الأرض العربية، ومسألة اختصاصات القائد العام[٣]، وبناء على هذه الاستعدادات العسكرية المتخذة من لدن المجلس نفذ الملك فيصل في الثامن من حزيران ١٩٦٥ البند السري الأول من مقررات مؤتمر القمة العربي الثاني الذي عقد في الإسكندرية للمدة من الخامس حتى الحادي عشر أيلول ١٩٦٤، وهو البند المتعلق بشراء الأسلحة الجوية والبرية الرادعة الثقيلة وذلك بعقد صفقة مع المصانع الحربية الأمريكية[٤].

---

(١) ج.د.ع، الأمانة العامة، إدارة السكرتارية، مضابط جلسات دور الاجتماع العادي الثالث والأربعين لمجلس جامعة الدول العربية ١٥ آذار-٢٠ نيسان ١٩٦٥، د.م، د.ت، ص١٧-٢٧.

(٢) ج.د.ع، الأمانة العامة، إدارة السكرتارية، مضابط جلسات دور الاجتماع العادي الثالث والأربعين لمجلس جامعة الدول العربية ١٥ آذار-٢٠ نيسان،(د.ط)،١٩٦٥، (د.م)، (د.ت)، ص٤٩١-٦١٤؛ الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٥، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٧، ص٣٢-٣٣؛ الوثائق العربية لعام ١٩٦٥، منشورات دائرة الدراسات السياسية والإدارة العامة، الجامعة الأمريكية، بيروت، (د.ت)، وثيقة رقم ١٠٨، ص٢١٢.

(٣) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٥، ص١٢.

(٤) الوقائع العربية(نيسان-حزيران) ١٩٦٥، دائرة المؤسسات السياسية والإدارة العامة، الجامعة الأمريكية، بيروت، د.ت، ج٢، ص١٩٤.

انعقد مؤتم القمة العربي الثالث في الدار البيضاء بالمغرب العربي بتاريخ الثالث عشر من أيلول ١٩٦٥، بحضور رؤساء وملوك وقادة الدول العربية ومن بينهم الملك فيصل بن عبد العزيز، وتمت في المؤتمر مناقشة جدول الإعمال المرفوع إليهم من مؤتمر وزراء الخارجية العرب، وتوصل إلى مجموعة قرارات، نذكر منها ماهو متعلق بمتابعة استثمار مياه نهر الأردن وروافده وتقرير مجلس إدارة هيئة المشروع في اجتماعه السادس والعشرين من آب لعام ١٩٦٥ وقرر مايأتي:

١. إن تستمر الدول المعنية في إعمال المشروع العربي الموحد لاستثمار مياه نهر الأردن وروافده وفقا للخطة المرسومة، وطبقا لما تقرر بشأن الحماية العسكرية المطلوبة.
٢. تفويض مجلس إدارة هيئة المشروع نقل بعض الاعتمادات المرصدة من قسم إلى قسم طبقا للبرنامج الزمني الجديد الذي وضع على أساس سير العمل وفي ضوء ماتيسر من الحماية للمشروع من أقسامه المختلفة.
٣. إرجاء النظر في المبالغ الإضافية المطلوبة في الأردن ولبنان إلى الدورة المقبلة وذلك حتى يتم صرف المبالغ المتوفرة لدى الهيئة في المرحلة الحالية.
٤. إن يبحث مجلس إدارة الهيئة مع السلطات اللبنانية المختصة توزيع القروض المطلوبة لمشروع سد النبطية وما يمكن إن تساهم به الهيئة في هذا القرض من المبالغ المخصصة للبنان[١].

وفي اجتماع مجلس جامعة الدول العربية العادي الرابع والأربعين للمدة من الثالث حتى الثامن من كانون الثاني ١٩٦٦، الذي ترأس الوفد السعودي فيه طاهر رضوان، تمت مناقشة المواد المدرجة في جدول إعماله، وفي مقدمتها تقرير الهيئة الفنية لاستغلال مياه نهر الأردن وروافده والذي تضمن ملخصا عن الإعمال الجارية لإكمال سد المخيبة في الأردن، مع ضرورة تسديد المبالغ المترتبة على بعض الدول العربية الأعضاء في الهيئة[٢].

وفي الثاني والعشرين من شباط ١٩٦٦، افتتح مجلس إدارة هيئة استغلال مياه نهر الأردن وروافده مؤتمر في بيروت برئاسة الأمين العام لجامعة الدول العربية، وحضور ممثلين عن الأردن وسوريا ومصر والقيادة العربية الموحدة، واستعرض

---

(١) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٥، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٥، وثيقة رقم ١٧٩، ص٥٠٥-٥٠٨.

(٢) ج.د.ع، الأمانة العامة، إدارة السكرتارية، مضابط جلسات دور الاجتماع العادي الرابع والربعين لمجلس جامعة الدول العربية ٣-٨ كانون الثاني ١٩٦٦،(د.م)، (د.ت)، ص٣٤-٣٥؛ الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٦، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٨، ص٤٦.

المؤتمر الأسباب التي أدت إلى تجميد العمل في عودة مواقع تابعة لمشروع التحويل، والذي يعود سببه إلى عدم تسديد بعض الدول العربية مابذمتها من مبالغ إلى الهيئة الفنية، كما تباحث المؤتمر في المشروعات الجديدة منها إقامة سد ميفدون في الأراضي اللبنانية[١].

ونتيجة استمرار الاعتداءات العسكرية الصهيونية لم يطرأ تغييرا على صعيد تحويل مجرى مياه نهر الأردن وروافده حتى منتصف عام ١٩٦٦، ففي تصريح لناطق رسمي صادر عن وزارة الدفاع السورية في الرابع عشر من تموز ١٩٦٦ ذكر إن الطائرات الصهيونية قصفت المعدات الهندسية التي تعمل في المشروع العربي لاستثمار مياه نهر الأردن وروافده على الرغم من تصدي الطائرات السورية لها، وكانت حصيلة هذه الاعتداءات ذهب العديد من الضحايا من العمال المدنيين[٢].

وفي اجتماع مجلس جامعة الدول العربية بدورته العادية الخامسة والأربعين للمدة من السابع عشر من آذار حتى السادس عشر من تموز ١٩٦٦، تمت مناقشة المواد المدرجة في جدول إعماله، وفي مقدمتها العدوان الإسرائيلي الأخير على مواقع التحويل، وقد اصدر المجلس بناء على اقتراح الوفد السعودي الذي ترأسه طاهر رضوان القرار الذي نصه" نظر المجلس ببالغ الاهتمام إلى موضوع الاعتداء الإسرائيلي المدبر على الأراضي السورية ومواقع العمل في المشروع العربي الموحد لاستثمار مياه نهر الأردن وروافده، أكد تأييد الدول العربية كلها للجمهورية العربية السورية في موقفها واعتبار هذا العدوان موجها ضد الدول العربية جميعا تلتزم اتجاهه بإحكام معاهدة الدفاع المشترك وميثاق جامعة الدول العربية"[٣].

قامت الحكومة السورية بإبلاغ الدبلوماسيين المعتمدين لديها بتفاصيل العدوان الصهيوني والاتصال أيضا بممثلي الدول الأعضاء في مجلس الأمن في مذكرة رفعتها اليوم في السادس عشر من تموز ١٩٦٦ وأبلغت الحكومة السورية أيضا جامعة الدول العربية بأنها لن تقف مكتوفة الأيدي إمام الاستفزازات والاعتداءات الصهيونية المذكورة، ومن جهته عقد مجلس جامعة الدول العربية في الدورة العادية السادسة والأربعين للمدة من العاشر حتى الثلاثين من أيلول عام ١٩٦٦ للنظر في

---

(١) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٦، ص١٨.

(2) Edgar Obalance, The Third Arab-Isreali War, London1973, P.14;

الوثائق العربية لعام ١٩٦٦، منشورات دائرة الدراسات السياسية والإدارة العامة، الجامعة الأمريكية، بيروت،(د.ت)، وثيقة رقم ٢٢١، ص٤٣٥.

(٣) ج.د.ع، الأمانة العامة، إدارة السكرتارية، مضابط جلسات دور الاجتماع العادي الخامس والأربعين لمجلس جامعة الدول العربية ١٧اذار-١٦تموز ١٩٦٦، د.م، د.ت، ص٤٧-٧٦؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٦، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ٦٨، و١٣٢، ص٣١٤.

شكوى الحكومة السورية المرفوعة إلى مجلس الأمن، وكان الوفد السعودي برئاسة طاهر رضوان من بين الوفود العربية التي وافقت على قرار مجلس الجامعة المتضمن تأييد الجمهورية العربية السورية حكومة وجيشا وشعبا للبطولة والبسالة في رد العدوان الإسرائيلي وتوجيه الشكر إلى الدول الأعضاء في مجلس الأمن التي أيدت الشكوى السورية، واستنكار موقف الولايات المتحدة الأمريكية وحليفاتها في رفض الشكوى السورية[١].

ويبدو ان تأخر بعض الدول العربية في تسديد مابذمتها من التزامات مالية تجاه مشروعات التحويل، شكل عقبة لاتقل خطورة عن الاعتداءات الصهيونية المستمرة في مواقع عمل المشروع العربي، وأكد مصدر مسؤول في الجامعة العربية إن مجموع ماتسلمته المؤسسة الإقليمية الأردنية من جامعة الدول العربية يبلغ (٣.٥) مليون دينار من أصل (٥) ملايين دينار، وكانت السعودية من بين الدول التي أوفت بالتزاماتها المالية وفي اجتماع مجلس إدارة هيئة استغلال مياه نهر الأردن وروافده في دروته الثانية والعشرين في القاهرة في الواحد والثلاثين من كانون الثاني ١٩٦٧، تم تناول العوائق المالية التي تواجه انجاز المشروع العربي في مواقع عدة، ولم تكن قرارات إدارة هيئة استغلال مياه نهر الأردن وروافده، لتجد طريقها في التطبيق لدى الدول الأعضاء، لتبقى المعضلات والعراقيل تهدد مواقع عمل المشروع العربي. ففي الثامن من شباط عقد محمد خلف مدير المؤسسة الإقليمية الأردنية لاستغلال مياه نهر الأردن وروافده مؤتمرا صحفيا في عمان قال فيه" إن إكمال التحويل في لبنان توقفت لإغراض تتعلق بالحماية العسكرية، وتساءل احمد الشقيري رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في حديث له لجريدة الطليعة الكويتية في الثامن من شباط ١٩٦٧ قائلا "أين المشاريع العربية للإفادة من روافد نهر الأردن، لماذا بدأوا في تنفيذها طالما أنهم لم يكملوها"[٢].

تواصلت اجتماعات الهيئة الفنية لاستغلال مياه نهر الأردن وروافده في مقر الجامعة، استعرضت من خلال الهيئة مراحل تنفيذ مشاريع التحويل في الأردن وسوريا ولبنان والاعتداءات الصهيونية المستمرة، ودعوة الرئيس السوري لجامعة الدول العربية لوضع حد لهذه الاعتداءات، غير إن هيئة استغلال مياه نهر الأردن وروافده، لم تكن اسعد حظا من سابقاتها من أجهزة جامعة الدول العربية، فبعد إن تم ضرب مواقع العمل في العام ١٩٦٥، جاء عدوان الخامس من حزيران ١٩٦٧، ليدمر

---

(١) ج.د.ع، الأمانة العامة، إدارة السكرتارية، مضابط جلسات دور الاجتماع العادي السادس والربعين لمجلس جامعة الدول العربية ١٠-٣٠ أيلول ١٩٦٦، د.م، د.ت، ص٨١-٨٢؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٦،، و١٧٥، ص٣٩٨.

(٢) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٩، ص١٣-١٤.

العدو الصهيوني كل الإنشاءات التي أقيمت والآلات التي استعملت، فانحصرت المطالب العربية من جراء العدوان في التوجه لإزالة اثأر العدوان عن طريق العمل السياسي والمتمثل بالعمل العربية المشترك، وقد عمدت سلطات الاحتلال الصهيوني إلى وضع يدها على جميع مصادر المياه في المناطق المحتلة فورا وبذلك توقفت إعمال هيئة استغلال مياه نهر الأردن وروافده بإصدار سلسلة من قرارات مجلس جامعة الدول العربية[١].

وبذلك تكون قضية تحويل مجرى مياه نهر الأردن وروافده قد أغلقت لمصلحة العدو الصهيوني الغاصب، لتسجل بذلك الجامعة العربية عبر هيأتها الفنية إخفاقا أخر يضاف إلى سجل إعمالها على الرغم من كافة الجهود التي بذلتها عن طريق مجلسها أو لجنتها السياسية أو مجلس الملوك والرؤساء العرب لمعالجة القضية، ذلك الإخفاق الذي يتحمل مسؤوليته أعضاء جامعة الدول العربية كافة.

المبحث الثاني

الموقفان الأردني والسعودي من تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية

عقد مؤتمر القمة العربية في مساء يوم الثالث من كانون الثاني ١٩٦٤ في مبنى الجامعة بالقاهرة، وكانت المشكلة الأولى إمام المؤتمرين من سيمثل فلسطين في المؤتمر، وكان من الطبيعي إن يكون احمد الشقيري هو المرشح لتمثيل فلسطين في القمة، بوصفه ممثلها في الجامعة، غير إن هناك من اعترض على ذلك لان فلسطين ليست دولة مستقلة، وان احد بنود جامعة الدول العربية أنها لاتقبل غير الدول المستقلة، وبالفعل قامت في أوساط الجامعة ضجة حول هذا الأمر، ولاسيما إن السعودية والأردن كان لهما موقفهما الخاص من احمد الشقيري بالذات، إذ كانت هناك خلافات شخصية بين ولي العهد السعودي الأمير فيصل واحمد الشقيري منذ إن كان الأمير سفيرا للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة، ولقد خاضت مصر والجزائر حملة دعم واسعة للشقيري تكللت بالنجاح، فتمت دعوة فلسطين للمشاركة في المؤتمر ممثلة بشخص احمد الشقيري[٢].

واتخذ المؤتمرون مجموعة من القرارات في الجوانب السياسية والعسكرية والمالية وتم مناقشة مسألة تنقية الأجواء العربية وحل الخلافات بينها وقيام قيادة عربية موحدة[٣].

---

(١) الوثائق العربية لعام ١٩٦٧، المصدر السابق، ص١١٣.

(٢) محمد حسنين هيكل، الانفجار، ١٩٦٧، ص٢٠٠.

(٣) جامعة الدول العربية، قرارات مؤتمر القمة وبياناتها ١٩٤٦-١٩٩٠، القاهرة، ١٩٦٩، ص٣٢-٣٣.

وعالج القادة العرب موضوعين رئيسين هما:

الأول تنفيذ المشروع العربي لتمويل روافد نهر الأردن من منابعه العربية واتخذوا (القرارات العملية اللازمة لاتقاء الخطر الصهيوني الماثل سواء في ميدان الدفاع أو الميدان الفني، أو ميدان تنظيم الشعب الفلسطيني وتمكينه من القيام بدوره في تحرير وطنه وتقرير مصيره) (١).

وكان عبد الخالق حسونة، أمين عام الجامعة العربية عقد مؤتمراً صحفياً في مساء اليوم الثالث للمؤتمر بقوله، انه قد خصص مبلغ (٦.٢٥٠.٠٠٠) جنيها (لمواجهة النفقات الخاصة بإعمال تمويل الروافد العربية، وان هذه العملية تتطلب ثمانية عشر شهرا فقط)، ولما سأل عما يحدث إذا قامت (إسرائيل) بتحويل نهر الأردن في هذه الإثناء أجاب (لقد كانت هذه النقطة بالذات احد المواضيع التي بحثت على مستويات مختلفة، ولقد تم الاتفاق على مايجب عمله لكل احتمال من هذه الاحتمالات) (٢).

إما الموضوع الثاني الذي عالجه المؤتمرون فيتعلق بتنظيم الشعب الفلسطيني، فقد جاء في الفقرة الخامسة من قرارات المؤتمر (إن يستمر السيد احمد الشقيري ممثل فلسطين لدى جامعة الدول العربية في اتصالاته بالدول الأعضاء والشعب الفلسطيني وتمكينه من القيام بدوره في تحرير وطنه وتقرير مصيره) (٣).

وقد بين عبد الخالق حسونة ما المقصود بتنظيم الشعب الفلسطيني في مؤتمره الصحفي بقوله "إن يشعر الفلسطينيون أنهم شعب كسائر الشعوب، لهم الحق في إن تكون لهم حكومة، وفي إن يعودوا إلى وطنهم وان يقوم الفلسطينيون أنفسهم بتنوير الرأي العام في قضيتهم، وان يدافعوا عنها بكل الوسائل" وذكر انه عهد إلى ممثل فلسطين في الجامعة احمد الشقيري، إن "يتابع اتصالاته بحكومات الدول الأعضاء، بالشعب الفلسطيني حيثما وجد، لبحث الطريقة المثلى لتنظيم شعب فلسطين، وإبراز شخصيته وكيانه القومي" (٤).

ومن جانبه أكد احمد الشقيري على ضرورة قيام الفلسطينين بتنظيم الشعب الفلسطيني بقوله (إن الكيان الفلسطيني ليس حكومة ولايمارس سيادة ولا يهدف إلى سلخ الضفة الغربية عن الضفة الشرقية وإنما هو تنظيم للشعب الفلسطيني ليتعاون مع جميع الدول العربية) (٥).

وخلال مناقشة المؤتمر الفلسطيني، رفض الأردن الإشارة في البيان الختامي إلى هذا الكيان، بينما تحدث الملك سعود بن عبد العزيز بان تجربة حكومة عموم

---

(١) نقلا عن: احمد الشقيري،المصدر السابق، ص٤٦.
(٢) نقلا عن: المصدر نفسه، ص٤٧.
(٣) نقلا عن: احمد عودة، المصدر السابق، ص١٥.
(٤) نقلا عن: احمد عودة، المصدر السابق، ص١٦.
(٥) نقلا عن: احمد الشقيري، المصدر السابق، ص٤٦.

فلسطين قد فشلت، فأكد الشقيري (نحن لانريد ولا نقدر إن نمارس سيادة على الضفة الغربية وقطاع غزة) [١] وتعهد الشقيري بالتعاون مع الأردن على كيفية إبراز الفلسطينين من خلال محادثات سوف يجريها مع الأردن بعد المؤتمر وفي غضون ذلك طالبت دول عربية أخرى كالجزائر وتونس بإنشاء جبهة تحرير وطنية فلسطينية[٢].

وهكذا لم تكن الدول العربية متفقة حول طبيعة الكيان الفلسطيني ولم يخول المؤتمر إنشاء الكيان الفلسطيني، بل جاءت الموافقة المبدئية للحكومة الأردنية على مناقشة قيام الدولة الفلسطينية بصورة مختلفة عما يطمح إليه ممثل فلسطين، فالأردن يرى إن العمل من اجل استرجاع فلسطين يجب إن يكون جهدا مشتركا تقوم به جميع الدول العربية، وبعد التحرير يقرر الفلسطينيون مايرونه مناسبا لهم، وذلك حسب مانص عليه قرار وحدة الضفتين في ٢٥ نيسان ١٩٥٠م[٣].

ولم يشر البيان الختامي بشكل مباشر إلى قيام الدولة الفلسطينية، بل طلب من الشقيري الاتصال بالدول العربية وبالشعب الفلسطيني على كيفية إقامة القواعد الصحيحة لتنظيم الشعب الفلسطيني[٤]، إذ أكد البيان الختامي على (إن مجلس ملوك ورؤساء دول الجامعة العربية... قيام بواجب الدفاع المشترك وإيمانا بحق الشعب العربي الفلسطيني المقدس في تقرير مصيره والتحرر من الاستعمار الصهيوني لوطنه... قد اتخذ القرارات العملية اللازمة لاتقاء الخطر الصهيوني الماثل سواء في الميدان الدفاعي أو الميدان الفني أو ميدان تنظيم الشعب الفلسطيني وتمكينه من القيام بدوره في تحرير وطنه وتقرير مصيره...) [٥].

ويشير احمد الشقيري بأنه رضي بهذه القرارات وهذه الصيغة الهزيلة حول الكيان الفلسطيني من اجل إن يخطو خطوة في إبراز الكيان المنشود حيث اعتبرها الخطوة الأولى بالرغم من كل المصاعب[٦].

---

(١) نقلا عن: احمد نوفل، منظمة التحرير الفلسطينية في المرحلة التأسيسية ١٩٦٣-١٩٦٥، الفصل السادس من كتاب منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٧٨، ص٦٩-٧٠.

(٢) نقلا عن: احمد نوفل، المصدر السابق، ص٧٠.

(٣) للمزيد من التفاصيل ينظر سليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، جـ/٢، دار النشر، عمان، ١٩٩٥، ص٧٧.

(٤) منظمة التحرير الفلسطينية، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٥، ص٥-٦.

(٥) نقلا عن: احمد عودة، المصدر السابق، ص١٤-١٥.

(٦) نقلا عن: احمد الشقيري، المصدر السابق، ص٥٠.

وعلى الرغم من الصعوبات التي واكبت الولادة العسيرة للكيان الفلسطيني، إلا أنها عدت خطوة على غاية كبيرة من الأهمية لإثبات الحق الفلسطيني العملي في إقامة الدولة .

لم تكن خطوة الشقيري عفوية أو غير مدروسة بل خطاها بشكل مباشر بعد انتهاء مؤتمر القمة العربي الأول، حتى تشترك فلسطين في مؤتمر القمة العربي الثاني ممثلا بهيئة رسمية تحت اسم منظمة التحرير الفلسطينية وليس تحت اسم ممثل فلسطين في الجامعة العربية ومن اجل ذلك قام الشقيري بالاتصال بالدول العربية من اجل دعم مهمته ونجاحها، وهو يعد العدة لإنشاء دولة فلسطينية، وليس منظمة التحرير والجهاد، فزار الأردن في ٢٠ شباط ١٩٦٤، وقدم للمسؤولين فيها شرحا كاملا عن الكيان الفلسطيني وقد تمت المناقشة على مدى يومين بشكل واسع وصريح حول إنشاء كتائب تحرير فلسطين(١).

بعد ذلك قام الشقيري بجولة شملت الضفتين للاتصال بالفلسطينيين والاستماع إلى آرائهم عن الكيان الفلسطيني، وقبل مغادرته عمان طلب من الملك حسين إصدار بلاغ رسمي بالموافقة على إنشاء الكيان الفلسطيني، وكان رد الملك حسين بان الأمر محتاج إلى اجتماع مجلس الوزراء، وبالفعل عقد مجلس الوزراء الأردني اجتماعا بحضور الملك حسين صدر على أثره بيان أكد التزام الأردن بقرارات مؤتمر القمة العربي الأول ومنها القرار الخاص بقيام الكيان الفلسطيني(٢).

غادر الشقيري الأردن متوجها إلى سورية التي أعلنت موافقتها على إقامة الدولة الفلسطيني، بعد انتخاب الشعب الفلسطيني لممثليه وقيادته واسترجاع الضفة الغربية من الأردن وقطاع غزة من مصر، كما لقي المشروع تأييد العراق والكويت والبحرين وقطر ولبنان ومصر، إما السعودية فقد رفضت المشروع بسبب اختلافها مع مصر حول حرب اليمن(٣)، كما إن المندوب السعودي الدائم لدى جامعة الدول العربية طاهر رضوان عارض في اجتماع لجنة تنفيذ قرارات مؤتمر القمة المنبثق من مؤتمر القمة العربي الأول في ١٥ حزيران ١٩٦٤ مقررات المؤتمر الفلسطيني في القدس وإنشاء الدولة الفلسطينية، واتهم احمد الشقيري بتجاوز السلطة التي خولها إياها مؤتمر القمة العربي وقال "إن السعودية تحبذ إنشاء الدولة الفلسطينية ينتخب الفلسطينيون رئيسه انتخابا"(٤).

وأخيرا لابد من بيان موقف السعودية الواضح من إنشاء الدولة الفلسطينية، وترؤس احمد الشقيري لهذا الكيان وذلك من خلال البيان الذي أعلنته سفارة المملكة

---

(١) المصدر نفسه، ص٦٦.
(٢) احمد الشقيري، المصدر السابق، ص٦٨-٦٩.
(٣) للمزيد من التفاصيل حول موقف الدول العربية ينظر المصدر نفسه، ص٧٤-٧٨.
(٤) الوثائق العربية لعام ١٩٦٤، وثيقة رقم ١٤٤، ص٣٩٦.

العربية السعودية في عمان في ١٦ حزيران ١٩٦٤ والذي أكدت فيه "إن المملكة العربية السعودية لا ولن تعارض مبدأ إنشاء الدولة الفلسطينية... وان اعتراض المملكة العربية السعودية انحصر في تجاوز احمد الشقيري الصلاحيات التي خوله إياها مؤتمر القمة... وإنها ترى وتؤمن بان من حق الشعب الفلسطيني وحده إن يختار ممثليه في هذه الدولة لا إن يفرض عليه هؤلاء الممثلون فرضا"، ويعكس نص بيان السفارة السعودية موقف المملكة الرسمي والذي لايتعدى كونه تدخلا مباشرا في شؤون الفلسطينيين الداخلية الذين هم بأمس الحاجة إلى خطوات عملية لقيام كيانهم الفلسطيني في هذه المرحلة أكثر من عملية بناء نظام سياسي على أسس ديمقراطية لازالت السعودية حتى يومنا هذا بعيدة عنه(١).

انعقد المؤتمر الثاني للقمة العربية في الإسكندرية في الخامس من أيلول ١٩٦٤، بناء على قرار مؤتمر القمة العربي الأول الذي يدعو إلى عقد اجتماعات دورية للملوك والرؤساء العرب، وقد حضر المؤتمر الملك حسين وحضره نيابة عن الملك السعودي ولي العهد الأمير فيصل ابن عبد العزيز(٢).

وقد شاركت منظمة التحرير الفلسطينية بالمؤتمر إلى جانب ملوك ورؤساء الدول العربية بصفتها القيادة التي اختارها مؤتمر القدس في ٢٨ أيار ١٩٦٤، وقدم رئيسها احمد الشقيري للمؤتمر تقريرا تضمن مراحل تكوين بناء الكيان الفلسطيني، وطالب الدول العربية بتقديم الدعم المالي والعسكري لهذا الكيان(٣).

وأكد احمد الشقيري في المؤتمر "إن هدفنا القومي في تحرير التراب الفلسطيني وإقامة دولة عربية وان هذا الهدف هو المبرر الوحيد لمشاركتنا في مؤتمر القمة..." (٤).

وقد رحب الملوك والرؤساء العرب في البيان الختامي للمؤتمر بقيام منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها ممثلا للشعب الفلسطيني والمتحمل لمسؤولية العمل الوطني الفلسطيني والنهوض بما يمليه عليها الواجب على الصعيدين العربي والدولي(٥).

واتخذ المؤتمر جملة من القرارات، خص منها القضية الفلسطينية بما يأتي(٦):

---

(١) الوثائق العربية لعام ١٩٦٤، وثيقة رقم ١٤٥، ص٣٩٧.
(٢) احمد عودة، المصدر السابق، ص١٧.
(٣) احمد الشقيري، المصدر السابق، ص١٢٧.
(٤) نقلا عن:احمد الشقيري، المصدر السابق، ص١٢٨.
(٥) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤، المصدر السابق، ص٢٣.
(٦) حول المقررات ينظر جامعة الدول العربية، قرارات مؤتمر القمة وبياناتها، المصدر السابق، ص٣٤-٣٧.

أولا : وضع خطة عمل عربي جماعي لتحرير فلسطين عاجلا أم أجلا.

١.إن الهدف العربي في المجال العسكري ذو مرحلتين.

أ.هدف قومي نهائي، وهو تحرير فلسطين من الاستعمار الإسرائيلي.

ب.هدف أولي عاجل، وهو تعزيز الدفاع العربي على وجه يؤمن الدول، التي تجري فيها روافد نهر الأردن، حرية العمل العربي في الأراضي العربية، وهذا إلى جانب الوسائل السياسية والاقتصادية، هو الذي تقرر في مؤتمر القمة العربي الأول تأمينا للتنفيذ الفوري للمشروعات العربية، لاستغلال مياه نهر الأردن وروافده، وإحباطا لمشروعات إسرائيل بتحويل مياه نهر الأردن.

٢.بالنسبة للهدف العاجل، استكمال تنفيذ جميع مقررات الدورة الأولى لمجلس الملوك والرؤساء العرب تنفيذا تاما ناجزا في جميع الميادين الفنية والعسكرية والسياسية والاقتصادية والإعلامية، وفي مقدمتها المشروعات العربية لاستثمار مياه الأردن وروافده.

٣.إن تحقيق الهدف القومي النهائي في تحرير فلسطين يستلزم:

أ.استكمال القوة العربية لتحقيق هذا الهدف، وحشد جميع الطاقات العربية والعسكرية والاقتصادية والسياسية.

ب.إن تضع القيادة العربية الموحدة خطة تفصيلية لتنفيذ هذا الهدف، وما يستلزمه من قوات ومعدات وأموال ووقت.

ج.إن تبين كل دولة في تفصيل مقدرتها على تقديم العون البشري والمالي لاستكمال قوات الدول العربية المحيطة بإسرائيل والتي تحتاج إلى هذا العون، وان تحدد مساهماتها في حمل مسؤوليتها تجاه هذا الهدف القومي.

د.إن يضع القائد العام خلال عام، خطة تفصيلية لتحرير فلسطين من الاستعمار الإسرائيلي على أساس القوات المتوفرة حاليا، وتعرض على المجلس في دورته المقبلة.

ثانيا : الكيان الفلسطيني:

١.الترحيب بقيام منظمة التحرير الفلسطينية، واعتمادها ممثلة للشعب الفلسطيني في تحمل مسؤولية العمل لقضية فلسطين، والنهوض بواجبها على الصعيدين العربي والدولي.

٢.الموافقة على مبلغ مليون جنيه إسترليني ميزانية العام الأول لمنظمة التحرير الفلسطينية لغير الشؤون العسكرية على إن تؤديها الدول الأعضاء بنسبة

حصصها في ميزانية الجامعة، والدول الراغبة ان تساهم أكثر من المبلغ المعين لها.

ثالثا: التنظيم العسكري لمنظمة التحرير الفلسطينية:

أيد مجلس ملوك ورؤساء دول الجامعة العربية قرار المنظمة بإنشاء جيش التحرير الفلسطيني، طبقا لما تضمنه تقرير القائد العام في الموضوع ووفقا للمبادئ الآتية[1]:

١. تختار المنظمة إفراد وضباط هذه القوات من أبناء فلسطين حيثما وجدوا، وللمنظمة إن تستعين بمن تحتاج إليهم من الضباط والخبراء والفنيين من رعايا الدول العربية.
٢. يكون تشكيل هذه القوات وتسليحها وتدريبها وفق خطة تضعها القيادة العامة الموحدة، بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية.
٣. يكون مقر هذه القوات على ارض تختارها المنظمة بموافقة الدول المعنية.
٤. تخضع هذه القوات في العمليات الحربية للقيادة العربية الموحدة أو القيادات المحلية، حسبما ترى القيادة العامة ذلك.
٥. يعتمد مبلغ ثلاثة ملايين جنيه إسترليني لإنشاء جيش التحرير الفلسطيني، تسدد من بند الاحتياطي المخصص للقيادة العربية الموحدة.
٦. يعتمد مبلغ مليونين من الجنيهات الإسترلينية مصاريف إدامة متكررة لهذا الجيش، تسددها الدول الأعضاء بنسبة حصصها في ميزانية الجامعة.
٧. التزمت كل من الجمهورية العراقية ودولة الكويت بتقديم مبلغ مليونين من الجنيهات الإسترلينية، والتزمت المملكة العربية السعودية بتقديم مبلغ مليون جنيه إسترليني، وكذلك التزمت المملكة الليبية بتقديم مبلغ نصف مليون جنيه إسترليني، وذلك لدعم التكاليف اللازمة لإنشاء جيش التحرير الفلسطيني.
٨. يتولى الأمين العام للجامعة تأليف لجنة برئاسته لدراسة مشروع المؤسسة المالية المقدم من منظمة التحرير الفلسطينية، وتقديم تقرير عنه إلى المجلس في دورته المقبلة[2].

وهكذا يتضح إن مؤتمر القمة العربي الثاني في الإسكندرية قد أعطى اعترافا عربيا رسميا بقيام منظمة التحرير الفلسطينية، ولاشك إن هذا الانجاز القومي عبر عن حالة جديدة من الوعي العربي القومي بدور الشعب الفلسطيني في تحمل

---

(١) جامعة الدول العربية، قرارات مؤتمر القمة وبياناتها، المصدر السابق، ص٣٥-٣٦؛ احمد الشقيري، المصدر السابق، ص١٣٠.

(٢) جامعة الدول العربية، قرارات مؤتمر القمة وبياناتها، المصدر السابق، ص٣٦-٣٧؛ الكتاب السنوي لعام ١٩٦٤، المصدر السابق، ص١٢٠٩.

مسؤولية قضيته العادلة، بعد إن حصلت القضية الفلسطينية على قرارات تنص على إنشاء الكيان الفلسطيني، وقيام منظمة التحرير الفلسطينية بممارسة مهامها، وأخيرا تكوين جيش التحرير الفلسطيني، وقد اقرها المؤتمر بالإجماع وبدون اعتراض أو تحفظ إحدى الدول.

بل كان لابد من اتخاذ هكذا خطوات وتقديم دعم كامل لمنظمة التحرير كونها الممثل للشعب الفلسطيني وقيام مكونات الدولة الفلسطينية سياسيا وعسكريا ولكن فيما بعد فان الصراعات والمزايدات على القضية الفلسطينية بين قادة الأنظمة العربية من اجل خدمة مصالحهم الخاصة أوصى بان القرار اتخذ للتخلص من تبني القضية وجعلها قطرية[1].

إما بالنسبة للموقف الأردني والسعودي من مؤتمر القمة العربي الثاني فقد اتسم بالمشاركة في المؤتمر وبمباركتها بخطوة تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، ودعت إلى عدم التدخل في شؤون الشعب الفلسطيني الداخلية، وترك الفلسطينيين أحرارا في ممارسة شؤونهم الخاصة واختيار قيادة منظمتهم، وأعلنت الحكومة السعودية تبرعها بمليون جنيه إسترليني لتأسيس جيش التحرير الفلسطيني، وهو الجناح العسكري للمنظمة ومن جانبه صرح الأمير فيصل بن عبد العزيز الذي كان ينوب عن الملك سعود في رئاسة الوفد السعودي للمؤتمر بان من حق الفلسطينيين إن تكون كلمتهم هي الأولى في كل مايتعلق بقضية بلادهم، وان المملكة العربية السعودية تؤيد مايقرره الفلسطينيون بأنفسهم، وبدافع عن أرائهم وإرادتهم الكاملة[2].

ويعلق احمد الشقيري في مذكراته على الموقف السعودي بقوله إن المملكة العربية السعودية رحبت بتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، ولكنها تحفظت على إسناد منصب رئاسة المنظمة للشقيري، كما أكد ذلك ولي العهد السعودي الأمير فيصل في الجلسة السادسة للمؤتمر بقوله "بان المملكة العربية السعودية تريد إنشاء الدولة الفلسطينية سليم وقوي يمثل الشعب الفلسطيني بطريقة ديمقراطية وانتخابية وان احمد الشقيري تجاوز صلاحياته المنوطة به، ولاسيما ان الملوك والرؤساء العرب المؤتمرين في القاهرة في كانون الثاني ١٩٦٤، قد عهدوا إلى احمد الشقيري بدراسة الوسائل اللازمة لإنشاء الدولة الفلسطينية، ولم يعهدوا إليه بإنشائه أو تولي رئاسته" ويستمر الشقيري بتعليقه على الموقف السعودي بقوله "إن الأمير فيصل لم يكتف بالاعتراض على رئاسة الشقيري للمنظمة، بل عرض على المؤتمرين رسائل من بعض الزعماء الفلسطينيين كانوا يحتجون منها على قيام المنظمة، ويؤكدون إن المؤتمر الفلسطيني الذي عقد في القدس لايمثل رأي الشعب الفلسطيني، الأمر الذي

---

(١) جامعة الدول العربية، قرارات مؤتمر القمة وبياناتها، المصدر السابق، ص٣٧؛ كامل محمود خلة، المصدر السابق، ص١٠٢.

(٢)المصدر نفسه، ص١٠٣.

اثـأر جـدلا طـويلا بـين الأميـر فيصـل واحمـد الشـقيري، تـدخل بعـد ذلـك الملـوك والرؤساء المؤتمرون الذين كان معظمهم يؤيدون احمد الشقيري، لإنهائه وتقريب وجهات النظر بين الطرفين[١].

ويؤيد احمد الشقيري في مذكراته إن الموقف السعودي تجاه تطورات القضية الفلسطينية في مؤتمر القمة العربي الثاني يعود إلى عاملين: الأول هو الخلاف الشخصي بين ولي العهد الأمير فيصل بن عبد العزيز واحمد الشقيري الذي بدأ منذ عام ١٩٦٢، حينما شغل الشقيري منصب سفير المملكة العربية السعودية في الأمم المتحدة، ووقتها نشبت أزمة اليمن وتصاعد الخلاف مابين السعودية ومصر بسبب الأزمة، وما أعقب ذلك من تباين أو اختلاف في المواقف بين الرياض التي وقفت ضد النظام الجمهوري وساندت النظام الملكي المخلوع ومحاولة إعادته إلى السلطة بالقوة، وبين موقف القاهرة التي وقفت موقفا مغايرا، مما أدى إلى انتقال الصراع بين البلدين إلى أروقة الأمم المتحدة، الأمر الذي دفع بالحكومة السعودية إلى إرسال العديد من مذكرات الاحتجاج ضد اعتداءات القوات المصرية، على الحدود السعودية، وإبلاغها إلى مجلس الأمن كوثائق رسمية، تلك المذكرات التي رفض الشقيري إبلاغها إلى مجلس الأمن، واقترح عرضها على جامعة الدول العربية، وان تبحث في نطاق الجامعة، الأمر الذي أدى إلى استياء الحكومة السعودية فأصدرت قرارها بإقالة الشقيري من منصبه كسفير لها في الأمم المتحدة في آب ١٩٦٣[٢].

بينما أكد الشقيري في مذكراته إلى إن العامل الثاني لرفض السعودية لرئاسة الشقيري للمنظمة فيتمثل بتأييد مصر لإسناد رئاسة المنظمة للشقيري، ولعل الرفض السعودي أمر طبيعي بسبب الحرب الدبلوماسية التي كانت مستمرة بين البلدين داخل أروقة الجامعة العربية بسبب اختلاف الموقف من الأزمة اليمنية[٣].

وأخيرا لابد من القول على إن المملكة العربية السعودية على الرغم من موقفها من رئاسة احمد الشقيري لمنظمة التحرير الفلسطينية ومن اعتذارها عن فتح مكتب للمنظمة فيها، إلا إن ذلك لم يمنع من دفع مستحقاتها المالية التي ترتبت عليها في ضوء قرارات مؤتمر القمة العربية في جامعة الدول العربية لمصلحة المنظمة وجيش التحرير الفلسطيني، وقد علق الشقيري على اعتذار المملكة بالقول "إن موضوع فتح مكتب للمنظمة في السعودية ليس موضوع خلاف وانه على ثقة بان الأمير فيصل يراعي شؤون المنظمة داخل المملكة العربية السعودية كما لو كان للمنظمة مكتب

(١) احمد الشقيري، المصدر السابق، ص١٣٦.
(٢) احمد الشقيري، المصدر السابق، ص١٣٥.
(٣) المصدر نفسه، ص١٣٧.

فيها، ولاشك إن موقف الشقيري كان موقفا دبلوماسيا أراد منه كسب الدعم السعودي المادي والمعنوي للمنظمة خصوصا وللفلسطينيين عموما[1].

يتضح مما تقدم إن الأردن و السعودية كان لهما دور كبير في نصرة القضية الفلسطينية داخل جامعة الدول العربية وخارجها حتى إعلان ولادة الكيان الفلسطيني شرعياً.

(١) احمد الشقيري، المصدر السابق، ص١٣٨.

المبحث الثالث

العلاقات الأردنية -السعودية وحرب الخامس من حزيران ١٩٦٧

كان الرأي العام العربي مجمعا على رفض فكرة الصلح مع إسرائيل وعلى ذلك فقد صار لزاما على الحكومات العربية إن تستعد جديا لخوض حرب جديدة ومواجهة العالم بالأمر الواقع، غير إن الحكومات العربية فعلت العكس تماما وأخذت تتحدث كثيرا عن الحرب القادمة، وتعلن ذلك في وسائل إعلامها من دون إن تستعد جديا لخوض المعركة، مما أدى ذلك إلى وجود الذراع الكافية لدى إسرائيل، لاستعطاف الرأي العام العالمي، واستيراد الأسلحة بكميات هائلة والاستعداد للمعركة بصمت[١].

ولما تم لإسرائيل والصهيونية تهيئة الأفكار العالمية على ما أسلفنا بدأت تفرض جوا من التوتر على خطوط الهدنة مع الدول العربية متخذة من بعض إعمال الفدائيين الفلسطينيين العرب حجة لذلك[٢]، الأمر الذي دفع مجلس جامعة الدول العربية إلى عقد سلسلة من الاجتماعات للنظر في الاعتداءات الإسرائيلية المستمرة على خطوط الهدنة كان أخرها اجتماع اللجنة السياسية للجامعة العربية يوم الحادي عشر من أيلول ١٩٦٦، إذا أحالت اللجنة إلى الحكومة الأردنية والقيادة العربية الموحدة اقتراحا قدمه احمد الشقيري رئيس منظمة التحرير الفلسطينية دعا فيه إلى استخدام الوحدات العسكرية السعودية والعراقية والمصرية والسورية على الحدود الأردنية-الإسرائيلية لمساعدة القوات الأردنية، وقد نال هذا الاقتراح رضى الفريق أول علي عامر القائد العام للقيادة العربية الموحدة، إلا إن هذا المقترح فقد أهميته لعدم موافقة الحكومة الأردنية على استقبال القوات السعودية والعراقية ضمن القوات العربية المشتركة داخل الأردن، والقيام بواجبها في التصدي للاعتداءات الصهيونية[٣]، وحقيقة الأمر، إن الخلافات بين منظمة التحرير الفلسطينية من جهة وبين الحكومة الأردنية من جهة أخرى كانت وراء رفض الأردن للمشروع الذي قدمه احمد الشقيري إلى اجتماع اللجنة السياسية المذكور أنفا.

ازدادت الأوضاع توترا بين الدول العربية وإسرائيل بعد الاعتداء الذي قامت به الأخيرة على قرية السموع الأردنية في الثاني عشر تشرين الثاني ١٩٦٦، مما اثأر

---

(١) ج.د.ع، الأمانة العامة، إدارة السكرتارية، تقرير الأمين العام إلى مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده العادي الثامن والأربعين(٤٨)، ١١ أيلول ١٩٦٧، الموضوع: الموقف العربي والدولي، ص٢.

(٢) المصدر نفسه، ص٣.

(٣) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٦، ص٨-٩.

جدلا كبيرا بين الدول العربية حول القيادة العربية الموحدة وفاعليتها[١]، وقد عقب الأمين العام لجامعة الدول العربية عبد الخالق حسونة على الاعتداء الاسرائيلي فوصفه بأنه تحد للرأي العام العربي والعالمي ولاتفاقات الهدنة، وانه دليل على إن امن العرب مرهون بتحرير فلسطين، وأضاف إن الدول العربية تعد العدوان على الأردن عدوانا عليها[٢]، وبناء على ذلك بعث الملك فيصل بن عبد العزيز برقية إلى الملك حسين بن طلال في الثالث والعشرين من تشرين الثاني اخبره بأنه وضع القوات السعودية المرابطة شمال بلاده تحت تصرف القيادة الأردنية لرد إي هجوم قد يمكن إن تتعرض له الأردن، وبدوره اصدر الملك حسين أوامره إلى قواته المسلحة بان تباشر اتصالاتها مع القوات السعودية في تبوك شمال المملكة العربية السعودية[٣].

وصلت القوات السعودية المذكورة في السادس والعشرين من تشرين الثاني ١٩٦٦ إلى الأراضي الأردنية، ومن جهتها أعلنت الحكومة السعودية عن استعدادها لوضع كل إمكاناتها تحت تصرف الأردن أو إي بلد عربي أخر، وان الاعتداء على الأردن يمثل اعتداء على جميع الدول العربية[٤]، وبتاريخ الثلاثين من تشرين الثاني ١٩٦٦ دعا الفريق أول علي عامر القائد العام للقوات العربية الموحدة إلى اجتماع عاجل لمجلس الدفاع العربي الأعلى بعد اتصالات أجراها مع الحكومة الأردنية استمرت ثلاثة أيام، وقد تولت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية توجيه الدعوة إلى الدول الأعضاء لحضور الاجتماع الطارئ في السابع من كانون الأول، وبعد ثلاثة أيام من المباحثات إي في العاشر من كانون الأول اختتم مجلس الدفاع العربي اجتماعاته الطارئة، وقد صدرت عنه أربعة قرارات عسكرية هي[٥]:

١. دخول القوات السعودية والعراقية إلى الأراضي الأردنية طبقا لخطة القيادة العامة الموحدة.
٢. تعديل الخطط العسكرية في حدود التوصيات الصادرة من مجلس الدفاع المشترك إلى القيادة العامة لجيوش الدول العربية الموحدة.

---

(١) المصدر نفسه، ص٤٩؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٦، وثيقة رقم ٢٤٣، ص٥٤٢-٥٤٥.
(٢) اليوميات الفلسطينية، المجلدان الرابع والخامس (من١٩٦٦/٧/١ إلى ١٩٦٧/٦/٣٠) مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٦٧، ص٢١٥.
(٣) اليوميات الفلسطينية، المجلدان الرابع والخامس (من١٩٦٦/٧/١ إلى ١٩٦٧/٦/٣٠) مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٦٧، ص٢٣٣.
(٤) المصدر نفسه، ص٢٤١-٤-٢٤٢.
(٥) الوقائع العربية (تشرين الأول-كانون الأول) ١٩٦٦، دائرة الدراسات السياسية والإدارة العامة، الجامعة الأمريكية، بيروت، (د.ت)،جـ/٤، ص٥٤٥-٥٤٧.

٣. تقديم الالتزامات المالية وإقامة التشكيلات العسكرية المقررة في مؤتمر القمة العربي الثالث طبقا للتوقيت المحدد في المؤتمر.
٤. لاتشمل الاتفاقات العسكرية التي تعقدها الدول العربية على مايتعارض مع كيان القيادة العامة الموحدة ولايجري إي تحرك للقوات العربية التي تحت إمرتها إلا بعلم هذه القيادة[١].

اتخذت هذه القرارات بالإجماع باستثناء السعودية التي تحفظت حيال القرار الثالث، وقد رفضت حكومة الأردن السماح لقوات جيش منظمة التحرير الفلسطينية بدخول الأراضي الأردنية[٢].

ونتيجة لاستمرار التحشدات الإسرائيلية على خطوط الهدنة، وجهت جامعة الدول العربية الدعوة للدول العربية الأعضاء إلى اجتماع مجلس الدفاع العربي الأعلى الذي تقرر عقده في الرابع عشر من شباط ١٩٦٧، كما أوردتها صحيفة الأهرام القاهرية في الثالث من كانون الثاني ١٩٦٧، وأضافت الصحيفة بان الفريق أول علي علي عامر، القائد العام للقيادة العربية الموحدة، سيقدم تقريرا عسكريا شاملا للمؤتمر، ويناقش نتائج اتصالاته بالحكومة الأردنية[٣]، وفي الحادي عشر من آذار ١٩٦٧ عقد مجلس الدفاع العربي الأعلى اجتماعات دورته العادية العاشرة بحضور وفود عشرة دول عربية باستثناء السعودية والأردن، إذ أعلنت الحكومة السعودية رسميا قرارها في الثامن عشر من كانون الثاني ١٩٦٧ بالامتناع عن حضور اجتماعات مجلس الدفاع العربي الأعلى، لأنها ترى انه لم تعد حاجة لعقد اجتماع المجلس لان الأردن وهي الحكومة الرئيسة المعنية لن تحضره، كما حضر الاجتماع الفريق أول علي علي عامر وعبد الخالق حسونة الأمين العام لجامعة الدول العربية[٤].

استمرت جلسات مجلس الدفاع العربي الأعلى حتى الرابع عشر من آذار ففي الثاني عشر من آذار عقد المجلس جلستين مقفلتين نوقش فيهما تقرير القائد العام للقيادة العربية الموحدة، وقد طالب محمود رياض رئيس وفد الجمهورية العربية المتحدة بوضع خطة جديدة على أساس إن السعودية والأردن لاينفذان شيئا، وأعلن إن الجمهورية العربية المتحدة على استعداد تام لان تنفذ تنفيذا كاملا جميع مقررات مجلس الدفاع المشترك سواء بقيت القيادة العربية الموحدة أو لم تبق، وإنها قررت إن

---

(١) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٦، وثيقة رقم ٢٩٠، ص٦٥٧.
(٢) الوقائع العربية (تشرين الأول-كانون الأول) ١٩٦٦، جـ/٤، ص٥٤٧.
(٣) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧، ص٥-٦.
(٤) جبران شامية، سجل الآراء، المملكة العربية السعودية، كانون الثاني ١٩٦٧، دار الأبحاث والنشر، بيروت، ١٩٦٩، ص٣٩.

تتدخل فورا للدفاع عن إي بلد عربي يتعرض لأي اعتداء إسرائيلي، حتى ولو كان هذا الاعتداء على السعودية أو الأردن[١].

وفي جلسة الثالث عشر من آذار، تقدمت مصر بمشروع قرار طلبت فيه تجميد المساعدات المالية عن أية دولة لاتنفذ قرارات المجلس، وفي جلسة يوم الرابع عشر من آذار عقد مجلس الدفاع جلسته الختامية التي اقر فيها المشروع المصري، مع تأكيد المجلس ضمن قراراته السرية التي اتخذها ضرورة قيام القيادة الموحدة بوضع خطة لتحرير فلسطين على إن تسقط من حسابها السعودية والأردن، جاء ذلك نتيجة مقترح قدمه احمد الشقيري إلى مجلس الدفاع العربي الأعلى[٢].

شنت إسرائيل هجوما جديدا على سوريا في السابع من نيسان ١٩٦٧، وهددت الدول العربية المجاورة لها بعمل عسكري كبير إذا لم تعمل تلك الدول على وضع حد للإعمال الفدائية ضد إسرائيل وكذلك إن تمنع تلك الدول عن إيواء المنظمات الفدائية في أراضيها[٣]، وقد أدت تلك التهديدات الإسرائيلية إلى إثارة مصر التي وجهت طلبا في السادس عشر من أيار إلى قوات الطوارئ الدولية التابعة للأمم المتحدة بالانسحاب من سيناء وقطاع غزة التي كانت ترابط هناك منذ عام ١٩٥٦، وبادرت قواتها إلى النزول في شرم الشيخ (النهاية الجنوبية لشبه جزيرة سيناء على البحر الأحمر) تنفيذا لاتفاقية الدفاع الثنائي المشترك المعقودة بينها وبين سوريا في الرابع من تشرين الثاني ١٩٦٦[٤]، وبالفعل دخلت هذه القوات إلى شرم الشيخ في الحادي والعشرين من أيار ١٩٦٧ لتحل محل قوات الطوارئ الدولية، وفي اليوم التالي إي في الثاني والعشرين من أيار من العام نفسه أعلن الرئيس المصري جمال عبد الناصر إغلاق خليج العقبة في وجه الملاحة الإسرائيلية وحظر مرور المواد الإستراتجية عبر مياهه إلى إسرائيل ولو كانت على سفن غير إسرائيلية[٥]. وقد اتخذت إسرائيل والدول المؤيدة لها من انسحاب قوات الطوارئ الدولية ذرائع لإثارة نذر الحرب، ولتصوير العرب بأنهم يسعون لتدمير إسرائيل، وفي هذا الجو الذي سادته نذر العدوان، واتجاه الدول الاستعمارية إلى معالجة الموضوع بنفسها، عبر مجلس جامعة

---

(١) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧، ص٨.

(٢) ج.د.ع، الأمانة العامة، إدارة السكرتارية، مضابط جلسات دور الاجتماع العادي السابع والأربعين(٤٧) لمجلس جامعة الدول العربية، ص٧٣-٧٦.

(٣) شهدت تلك المدة قيام منظمة فتح بإعمال فدائية كبيرة ضد إسرائيل، حول تفاصيل ذلك ينظر: صلاح العقاد، تطور النزاع، ص٢١٣-٢١٧.

(4) William R.Polk, United States and the Arab Wold, United State, 1969, P.298.

(٥) بطرس بطرس غالي، المجابهة العربية الصهيونية، مجلة السياسة الدولية، العدد٩، مؤسسة الأهرام القاهرة، ١٩٦٧، ص٢٢٩؛ شفيق عبد الرزاق السامرائي، المشرق العربي، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٨٠، جـ/١، ص١٥٦.

الدول العربية عن الرأي العربي في قرارات اتخذها بجلسة العشرين من أيار ١٩٦٧، وبتأييد من وفود الدول العربية الأعضاء في الجامعة ومن بينهم الوفد السعودي برئاسة طاهر رضوان المندوب السعودي الدائم لدى الجامعة، وهذه القرارات هي[١]:

١. تأييد الجمهورية العربية السورية والجمهورية العربية المتحدة تأييدا تاما في موقفها والتضامن معهما في جميع الميادين.
٢. طبقا لالتزامات الدول الأعضاء في معاهدة الدفاع المشترك وميثاق الجامعة العربية فإنها جميعا تعتبر إي عدوان على أية ارض عربية عدوانا عليها جميعا تتضامن كلها في صده.
٣. شجب المحاولات الاستعمارية سواء بالنسبة لتشجيع إسرائيل على العدوان طبقا لمخطط استعماري صهيوني مشترك، أو بالنسبة للتشكيك في الموقف العربي في مواجهة التهديدات الإسرائيلية العدوانية ووقوف الدول العربية ضدها صفا واحدة[٢].

وقبل اندلاع الحرب كان العاهل السعودي يقوم بجولة أوربية[٣]، ولشعوره بخطورة الوضع القائم وعدم وجود استعداد وإجماع عربي على مواجهة إسرائيل، اجتمع السفراء العرب في كل من جنيف وبروكسل، وصرح له انه لديه معلومات عن مؤامرة دولية ضد العرب، وذكر انه إذا كان العرب قد استثيروا للحرب، ولم يعد هناك مناص منها فعليهم إن يكونوا هم البادئين بالمعركة، غير إن الرئيس المصري جمال عبد الناصر رد على ذلك بقوله "إن فيصل يتكلم عن كيفية إدارة الحرب، وهو على بعد ألاف الأميال عن ارض المعركة"[٤]، لكن من المؤكد هناك سبب أخر دفع جمال عبد الناصر لتجاهل اقتراح الملك فيصل، وهو أزمة عدم الثقة التي كانت سائدة بين البلدين بسبب الخلافات المترتبة على أزمة اليمن[٥].

---

(١) ج.د.ع، الأمانة العامة، إدارة السكرتارية، تقرير الأمين العام إلى مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده العادي الثامن والأربعين(٤٨)، ص٣-٤.
(٢) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧، وثيقة رقم ١٢٩، ص١٨٠.
(٣) زار الملك فيصل في جولته هذه سويسرا، بلجيكا، بريطانيا، فضلا عن زيارة غير مقررة إلى فرنسا، للتفاصيل ينظر: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧، ص٢١١.
(٤) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧، وثيقة رقم ٢٥٢، ص٢٦٨.
(٥) أثبتت الإحداث فيما بعد صواب اقتراح العاهل السعودي، فقد أعرب مصدر رسمي عن أسفه لعدم الأخذ بذلك الاقتراح، في حين علل عبد الناصر ذلك بقوله "كان من الضروري إن نوجه الضربة الأولى في حرب حزيران لكذنا لم نفعل لاعتبارات دولية أبرزها التحذير الأمريكي والطلب السوفيتي والموقف الفرنسي المبني على أساس مناهضة البادئ بالقتال" ولان المجتمع الدولي كان يعارض البدء بالحرب. للتفاصيل ينظر: دار الأبحاث والنشر، سجل العالم العربي، وثائق إحداث وأراء سياسية، يونيو ١٩٦٧، بيروت، د.ت، ص٥٥١.

كذلك أكد الملك فيصل في الحادي عشر من أيار في إثناء وجوده في لندن، إن إسرائيل تحاول خلق مشاكل واضطرابات يضطر معها العرب إلى تسوية القضية عن طريق الحرب[١]، وردا على تصاعد حدة التهديدات الإسرائيلية للدول العربية، صرح الأمير خالد بن عبد العزيز نائب الملك وولي عهده الذي كان يتولى العرش في غياب الملك فيصل في التاسع عشر من أيار ١٩٦٧ بان موقف العربية السعودية ينسجم مع خطها السياسي العربي العام. وإيمانها الراسخ بمعاهدة الدفاع المشترك وميثاق جامعة الدول العربية، بأن إي اعتداء على إي بلد عربي شقيق يعد اعتداء على الدول العربية جميعا بمن فيهم المملكة العربية السعودية[٢].

عقد الملك فيصل في الثالث والعشرين من أيار مؤتمرا صحفيا في لندن، أكد فيه إن بلاده استنفرت قواتها المسلحة لتكون مستعدة للاشتراك في المعركة ضد إسرائيل، وفي اليوم التالي ونظرا للوضع المتأزم بين العرب وإسرائيل أعلنت الحكومة الأردنية أنها سمحت للقوات السعودية البالغ عددها عشرين إلف مقاتل بدخول الأراضي الأردنية، وأخذت تلك القوات مواقعها قرب مدينة العقبة الأردنية[٣]، كما وضح الملك فيصل إن إسرائيل تحاول استغلال الخلافات القائمة بين الدول العربية لمصلحتها، وقال "فليفهمها أصدقاؤنا في هذه البلاد نحن نعتبر كل عون يقدم لإسرائيل عملا غير ودي"[٤].

وتزامنا مع تلك التصريحات أعلن الأمير خالد ولي العهد السعودي إن الملك فيصل أمر بالتعبئة العامة للقوات المسلحة السعودية تطبيقا لسياسة المملكة العربية السعودية تجاه كل القضايا الإسلامية والعربية وفي مقدمتها قضية فلسطين، ومن جهة أخرى حاول الملك فيصل تجنب إظهار إي صورة للتنافس مع مصر، وتوثيق التحالف بينهما حتى وان لم تتم تسوية مشكلة اليمن بشكل نهائي، فقد أعلن الملك في الخامس والعشرين من أيار "إن السعودية على استعداد لان تذهب إلى أكثر ما يمكن من حرب أو غير حرب"، وأعلن "إن أي عمل تقوم به إسرائيل ضد إي بلد عربي فان السعودية ستكون في المقدمة ضد إسرائيل مع العرب، كما أعلن إن خليج العقبة خليج عربي"[٥].

---

(١) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧، ص٢١٢.

(٢) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧، وثيقة رقم ١٢٦، ص١٧٥؛ جبران شامية، سجل الآراء حول الوقائع السياسية في البلاد العربية، انسحاب القوات الدولية وغلق خليج العقبة، دار الأبحاث والنشر، بيروت، (د.ت)، ص٦٢٩.

(٣) منير العجلاني، تاريخ مملكة في سيرة زعيم فيصل ملك المملكة العربية السعودية وإمام المسلمين، بيروت، ١٩٦٨، ص٤٤٨.

(٤) دار الأبحاث والنشر، سجل العالم العربي، يونيو، ١٩٦٧، ص٧٥.

(٥) دار الأبحاث والنشر، سجل العالم العربي، يونيو، ١٩٦٧، ص٧٦.

ومن جانب الاستعدادات العسكرية للحكومة السعودية للمعركة قام الفريق عبد الله المطلق رئيس أركان الجيش السعودي بزيارة إلى منطقة تبوك المتاخمة للحدود الأردنية في السادس والعشرين من أيار ١٩٦٧، لمراقبة تقدم القوات السعودية في المنطقة المحددة لها على الجبهة الأردنية، وأكدت الحكومة السعودية من جهتها إن الساحل الشرقي لخليج العقبة هو المجال الاستراتيجي لدوران الطائرات الإسرائيلية إذا ما شنت هجوما على المضيق نظرا لضيق المجال الجوي في تلك المنطقة، ولذلك فان الجبهة السعودية ستقوم بحرمان طائرات العدو من هذا المجال، وأضاف الناطق العسكري السعودي إن هذه الجبهة ستساوي بقيمتها العسكرية بقية الجبهات العربية[١]، ثم كرر الملك فيصل في الثلاثين من أيار تضامن بلاده مع الدول العربية في حالة اندلاع المعركة، وأعلن انه لايعتقد إن هناك سلما يقتضي في المنطقة مادامت إسرائيل في الوجود، وفي الوقت نفسه أيدت الحكومة السعودية قرار الحكومة المصرية بإغلاق خليج العقبة تأييد مطلقا[٢].

وإزاء التهديدات الإسرائيلية المستمرة والتحشدات الأمريكية والبريطانية في البحر المتوسط والبحر الأحمر المؤيدة له، نادت الدول العربية المهددة بالعدوان، فجرت عدة اتصالات بين رؤساء ووقعت اتفاقية دفاع ثنائي مشترك بين الأردن والجمهورية العربية المتحدة في الثلاثين من أيار ١٩٦٧ انضم إليها العراق فيما بعد في الرابع من حزيران ١٩٦٧[٣] وبعد انضمام العراق انضمت كل من السعودية والكويت والجزائر إلى اتفاقية الدفاع المشترك وأصبح الجميع مشتركين بهذه الاتفاقية، ووضعت الإجراءات اللازمة لمواجهة العدو المنتظر[٤].

ومن جهة أخرى ألقى الرئيس العراقي عبد الرحمن محمد عارف خطابا بتاريخ الثالث من حزيران ١٩٦٧، هدد فيه باستعمال النفط بوصفه سلاحا في المعركة المصيرية ضد العدو الصهيوني، وهدد أيضا بقطع علاقات العراق مع أية دولة تساند إسرائيل، ووجه دعوة إلى الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية لعقد مؤتمر على مستوى وزراء النفط في بغداد لإيجاد سياسة نفطية واحدة[٥]، وقد جاءت

---

(١) قدري قلعجي، موعد مع الكرامة، قبس من حياة فيصل بن عبد العزيز وأرائه السياسية، دار الكاتب العربي، الكويت، ١٩٧٢، ص٢٣٥؛ الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧، ص٢١٣.

(٢) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧، وثيقة رقم ١٨٠، ص٢٥٧؛ الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧، ص٢١٤.

(٣) ج.د.ع، الأمانة العامة، إدارة السكرتارية، تقرير الأمين العام إلى مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده العادي الثامن والأربعين (٤٨)، ص٧.

(٤) الكلية العسكرية، محدود الحرب العربية الإسرائيلية، مطبعة الجيش، ١٩٦٩، ص١٢.

(٥) الثورة العربية(جريدة)، بغداد، العدد ٨٩٩، في ٣ حزيران ١٩٦٧.

الدعوة العراقية هذه وقد كانت تلوح فيه الافق بوادر الحرب، والتي استجابت لها الدول العربية المنتجة للنفط ومن بينهم المملكة العربية السعودية، يجمعهم معا لبحث المسائل المتعلقة باستعمال النفط العربي كسلاح[١].

عقد مؤتمر وزراء النفط في بغداد، كما كان مخططا له من قبل الحكومة العراقية، وذلك في الرابع والخامس من حزيران ١٩٦٧، حضره ممثلون عن احد عشر بلدا ومن بينهم المملكة العربية السعودية[٢]، وفي صباح يوم الخامس من حزيران ١٩٦٧ فوجئت الوفود العربية المشتركة في مؤتمر بغداد بإعلان إسرائيل الحرب عليها فقد وجهت لها ضربة جوية مباغته تمكنت من خلالها من شل حركة الطيران العسكري المصري، الأمر الذي شكل صدمة كبيرة لدول المواجهة العربية التي بقيت مذهولة إزاء ماحدث[٣]، فاختتم المؤتمر إعماله، متخذا جملة من القرارات كان أهمها قطع النفط العربي ومنع وصوله بطريق مباشر أو غير مباشر إلى الدول التي تعتدي أو تشارك في الاعتداء على سيادة أية دولة عربية بمد العون العسكري إلى الكيان الصهيوني[٤].

تم التوقيع على القرارات من لدن الدول العربية المشتركة، ونتيجة لذلك أعلن العراق عن قطع ضخ النفط وذلك في تصريح للرئيس العراقي في صباح يوم الخامس من حزيران تنفيذا لقرار مؤتمر النفط العربي[٥]، أعقبه أيضا إعلان الحكومة السعودية بوقف شحن النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب الجزائر والكويت وسوريا، والحقيقة إن هذه الإجراءات كانت قد خلقت تخوفا لدى الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية المشاركة في العدوان على الأمة العربية، إذ

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) الدول المشاركة هي: المملكة العربية السعودية، العراق، الكويت، الجزائر، ليبيا، سوريا، لبنان، البحرين، قطر، أبو ظبي، للتفاصيل ينظر: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧، ص١٤.

(٣) حول تفاصيل الاعتداء الإسرائيلي ينظر: كنيث.م.ليفان، مسؤولية بدء الإعمال العدائية في حرب حزيران ١٩٦٧ في ضوء القانون، مجلة شؤون فلسطينية، العدد٤٦، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٧٥،ص٤٧؛ أكاديمية العلوم في الاتحاد =السوفيتي معهد الاستشراف، تاريخ الأقطار العربية المعاصر ١٩٧٠-١٩٧١، دار التقدم، موسكو، ١٩٧٦،ج٢، ص٤١٧.

(٤) هيفاء احمد السامرائي، الحوار العربي الأوربي، بغداد، ١٩٨٢، ص١٢٢؛ بطرس بطرس غالي، الإستراتيجية الدولية وسلاح البترول، السياسة الدولية(مجلة)، العدد٤١، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٧٥، ص١٠-١١.

(٥) أذاع وزير النفط العراقي عبد الستار علي الحسين تقريرا بشأن الاتفاق الذي حصل مع وزيري النفط في السعودية والكويت على الاستمرار في استعمال النفط سلاحا للضغط على كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وحملها على الوقوف إلى جانب العرب، للتفاصيل ينظر: الثورة العربية (جريدة)، بغداد، العدد٩٠٣، ٧ حزيران ١٩٦٧.

أعلنت الحكومة الأمريكية الطوارئ النفطية رسميا لتوقف الشحنات القادمة من الخليج العربي، ومع ذلك امتنع الملك فيصل عن القيام بأي إعمال قد تضر بالمصالح الحيوية الأمريكية بشكل خطير، وعلى عكس معظم الدول العربية الأخرى لم تقطع السعودية العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية(١).

ومن جهة أخرى وضع الملك فيصل خلافاته مع الرئيس المصري جمال عبد الناصر جانبا، يوم العدوان وأعلن دعم الحكومة السعودية لمصر والدول العربية الأخرى في المعركة(٢)، كما بعث برسائل إلى زعماء دول المواجهة العربية، أعلن فيها عن تأييده المطلق لتلك الدول في معركتها ضد إسرائيل، واستعداد الحكومة السعودية لوضع كل إمكاناتها في خدمة الدول العربية، وبناء على ذلك سمحت السلطات السعودية للطائرات المصرية بالمرور من اليمن عن طريق جده إلى الأراضي المصرية بعد إن اتصل وزير الدفاع المصري بنظيره السعودي وطلب منه ذلك(٣)، وتلبية لنداء الأردن، توجه لواء سعودي مدرع ولواءان من الحرس الوطني السعودي بأسلحتهما كافة إلى الجبهة الأردنية، وطلب من هذه القوات الانتظار حتى استلام أوامر جديدة من القيادات الغربية(٤).

وفي الساعة التاسعة من صباح الخامس من حزيران ١٩٦٧ اتخذ الأردن قرار دخول الحرب ضد إسرائيل، وكان رئيس الوزراء الإسرائيلي قبل اتخاذ هذا القرار بقليل قد بعث للملك حسين بواسطة قائد بعثة الهدنة الدولية (أود جول) Ode Bull يخبره فيها بأن إسرائيل لن تهاجم الأردن إلا إذا بدأ هو بالهجوم، ولكن الملك حسين ولاعتبارات عدة، لم يكن أمامه خيار إلا دخول الحرب، وقد علق السفير البريطاني في عمان (فيليب آدمز) Philip Adamsعلى قرار دخول الأردن الحرب بان "الملك حسين لايملك من خيار إلا دخول الحرب إذا كان همه الأول التضامن العربي"(٥).

وفي اليوم التالي للحرب ازدادت الأوضاع سوءاً على الجبهات العربية، وفي اتصال تم بين الملك حسين والرئيس جمال عبد الناصر في السادس من حزيران

---

(١) بنسون لي جريسون، العلاقات السعودية الأمريكية في البدء كان النفط، ترجمة سعد هجرس، القاهرة، ١٩٩٦، ص٦٣؛ أذتوني سامبسون، الشقيقات السبع شركات البترول الكبرى والعالم الذي صنعته، ترجمة سامي هاشم واسعد رزوق، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٧٦، ص٢٥.

(٢) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧، وثيقة رقم ١٢٩، ص٣٠٣؛ اليوميات الفلسطينية،المجلدان الرابع والخامس، ص٥٣٦.

(٣) دار الأبحاث والنشر، سجل العالم العربي، يونيو، ١٩٦٧، ص٥٤٩.

(٤) فهد خالد السديري، المملكة العربية السعودية عند مفترق الطرق، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٧٠، ص٨٩.

(٥) الملك حسين بن طلال، حربنا مع إسرائيل، دار النهار للنشر، بيروت، د.ت، ص٤٩.

اخبر الملك الرئيس المصري بان إعداد كبيرة من الطائرات تظهر على شاشة الرادار، وإنها آتية من البحر، معربا عن اعتقاده بأنها طائرات بريطانية وأمريكية، ومن هنا بدأ الرئيس عبد الناصر حرب دبلوماسية ضد الولايات المتحدة وبريطانيا، وأعلن في السادس من حزيران إغلاق قناة السويس، كما استدعى الملك حسين سفراء بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وواجههم بحقيقة التواطؤ مع إسرائيل، فأنكر السفراء هذا الأمر(١).

وفي اليوم نفسه عقد مجلس الأمن جلسة خاصة استمرت أربع عشرة ساعة اتخذ فيها قرارا يقضي بوقف عاجل وشامل لإطلاق النار، ولكن إسرائيل رفضت تنفيذ القرار بينما وافقت سورية ومصر والعراق على القرار، في حين رفض الأردن ذلك في البداية ولكنه عاد بعد نصف ساعة وأعلن رئيس وزرائه سعد جمعة موافقة بلاده على وقف إطلاق النار، وفي اليوم التالي السابع من حزيران وافقت إسرائيل على القرار(٢).

وفي الثامن من حزيران وجه الرئيس جمال عبد الناصر رسالة إلى الملوك والرؤساء العرب يدعو فيها إلى ضرورة اتخاذ موقف عربي موحد، وأرفق مع الرسالة صيغة بيان اقترح بأن يصدر فورا، وكان البيان قد تضمن عشر نقاط أكدت على ضرورة عقد مؤتمر قمة عربي بعد انتهاء حالة الحرب القائمة(٣).

وفي اليوم التالي رد الملك حسين على اقتراح الرئيس جمال عبد الناصر ببرقية جاء فيها "...إما عن البيان الذي اقترحتموه فأنني معكم ومع إخواني الملوك ورؤساء الدول العربية في اتخاذ إي موقف قومي في هذا الظرف الصعب، إن الأجدى الدعوة ألان إلى عقد مؤتمر عربي في اقرب وقت ممكن لبحث القضية من كافة جوانبها..." (٤).

وفي مساء اليوم نفسه ألقى الرئيس عبد الناصر خطابا في القاهرة استعرض فيه ظروف الأزمة وما وقع في الخامس من حزيران، وأشاد في خطابه بموقف الملك حسين والجيش الأردني بقوله "الذي أقوله للحق والأمانة انه اتخذ موقفا ممتازا، واعترف بأن قلبي كان ينزف دما وانأ أتابع معارك جيشه العربي الباسل في القدس وغيرها من مواقع الضفة الغربية في ليلة حشد فيها العدو قواته المتآمرة مالا يقل عن أربعمائة طائرة للعمل فوق الجبهة الأردنية..." (٥).

---

(١) المصدر نفسه، ص٦٦.
(٢) سعد جمعة، المؤامرة ومعركة المصير، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٦٨، ص١٩٢.
(٣) المصدر نفسه، ص٢٥٣.
(٤) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧، ص٣٥٨-٣٦١.
(٥) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧، ص٣٦١-٣٦٢.

ولاشك إن حرب الخامس من حزيران قد تركت اثأر سلبية على الأردن من الناحيتين العسكرية والاقتصادية، ولعل هذا مانستشفه من برقية الملك حسين في الحادي عشر من حزيران ١٩٦٧ إلى الرئيس جمال عبد الناصر وعبد الرحمن عارف والتي أوضح فيها معاناة الأردن، وتأكيده على إن الجيش العراقي والجيش الأردني يقفان سوية لحماية الأردن، والعمل على إعادة تنظيم وتشكيل الوحدات العسكرية ضمن الإمكانات البشرية والتجهيزات العسكرية المتوفرة لكي تكون جاهزة تحسبا من قيام العدو الصهيوني في مهاجمة خط الدفاع الثاني للقضاء على القوة العربية، والتي تعمل على حماية بقية أجزاء الوطن العربي ومقدساته وربما تذرع بحجة عدم إعلان موافقة العراق الشقيق على قرار مجلس الأمن الدولي بوقف إطلاق النار، وأضاف الملك حسين حاجة بلاده الماسة للمساعدات المالية بقوله "تدهورت اقتصاديات البلاد وخسرنا كل شيء، وكان علينا إن نبدأ من الصفر"(١).

وفي اليوم التالي رد الرئيس المصري على برقية الملك حسين بوقوف بلاده إلى جانب الأردن بقوله "نقدر لكم موقفكم ونقدر الموقف البطولي الذي وقفه جيشكم الباسل وسوف أرسل لكم غدا مليون دولار من العملة الصعبة كمعاونة فيما تواجهون(٢).

وقد وصف سعد جمعة رئيس الوزراء أيضا أوضاع الأردن بسبب حرب حزيران بقوله "خرج الأردن من المعركة مهيض الجناح كسير القوام، لقد فقدنا كل شيء عدا الأمل، وكفرنا بكل شيء عدا الشرف، ومضينا نعلق جراحاتنا، ونغسل الدماء بالدموع، وعقدنا على إلقاء اللوم على مستحقيه..." (٣).

وفي ظل ذلك الواقع فقد نهج الأردن نهجا سياسيا على الساحة العربية لأجل إعادة أوضاعه إلى ماقبل الخامس من حزيران ١٩٦٧ من خلال السعي لإزالة اثأر العدوان وإعادة بناء قواته المسلحة التي تعرضت للتدمير خلال المعركة، وقد بات الأردن يدرك إن العمل السياسي أفضل من العمل العسكري في تحقيق الأهداف. ولعل ذلك ما أكده الملك حسين بقوله "تبين إن أول مايلزمنا هو القيام بحركة سياسية تكون أفضل من حملتنا العسكرية.

ولأجل ذلك اخذ الملك حسين يبعث بالرسائل الملكية إلى الزعماء العرب يدعوهم فيها إلى وقفة عربية موحدة إمام مخطط دولي تلعب فيه الدول الكبرى غربيتها وشرقيتها دورا رئيساً مريبا وأكد في رسالته التي بعث بها في السابع عشر من حزيران، هذه الإحداث تقع مسؤوليتها على كافة الزعماء العرب في هذه المعركة المصيرية، وإذا لم يتحملوا المسؤولية فإنها ستكون كارثة على الحضارة العربية

---

(١) سليمان موسى، تاريخ الأردن، جـ/٢، ص١٧٩؛ الحسين بن طلال، مهنتي كملك، ص٢٠٩.
(٢) سعد جمعة، المصدر السابق، ص٢٥٧.
(٣) المصدر نفسه، ص٢٥٨.

الإسلامية، وأضاف الملك حسين "نحن في أمس الحاجة إلى إعادة تقييم كافة المواقف السابقة والمساهمة معا في مخطط عام يشمل الأمة كلها، ونبني عالماً عربياً مسلماً على أسس سلمية"، وتوقع الملك حسين إن المستقبل سوف يكون مناورات سياسية واستعمارية كثيرة لاتنحصر في ميدان المعركة وحدها بل تتعداها إلى كل مجتمع أو محفل دولي وأخيرا طرح الملك حسين الموقف الأردني أمام القادة العرب وطلب منهم "إن تدفع تجربة الأيام القليلة الماضية ومآسيها زعماء الأمة وقادتها إلى اللقاء العاجل لبحث القضية من كافة إبعادها وزواياها لمواجهة الموقف بكافة متطلباته المادية والسياسية والعسكرية..." [١].

وفي المقابل قام الملك حسين بجولة شملت الولايات المتحدة الأمريكية وعددا من الدول الأوربية في الرابع والعشرين من حزيران ١٩٦٧ لشرح الموقف العربي، والبحث في موضوع استعادة الضفة الغربية والوسائل التي يمكن إن تؤدي إلى تحقيق هذا الهدف، وبالرغم من إشارة الملك حسين إلى إن رئيس الوزراء البريطاني (ويلسون) Wilson ووزير الخارجية (براون) Brown قد اظهرا أثرا كبيرا من التفهم، لكن أيا من أولئك الزعماء الذين التقى بهم لم يستطع تقديم أية مساعدة عملية للأردن، وكان للرأي العام الغربي المعادي للعرب بسبب الاتهامات العربية بان إسرائيل تلقت مساعدات من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا إثناء الحرب، أثرا كبيرا في الرد السلبي الذي لقيه الملك حسين إثناء جولته[٢].

وفي أول لقاء يتم عقده بعد النكسة، تحدث سعد جمعة رئيس الوزراء الأردني عن الحرب وملابساتها، وأوضح سياسة الأردن بعدها باتجاه توحيد الصف العربي بقوله "إن الدعوة إلى مؤتمر قمة هي دعوة قومية أخلاقية إنسانية، نتمسك بها وفلح في الدعوة إليها ونرجو إن ينتبه القادة العرب إلى الأخطاء التي لم تزل محيقة بهم"، وحذر رئيس الوزراء من الكيان الصهيوني ومخططاته العدوانية ولديه أفكار توسعية غادرة إذا استمر الصف العربي على وهنه، وإذا استمر الصف العربي على تمزقه فان العدو سينفرد بالدول العربية واحدة تلو الأخرى، ويفرض عليها سلطاته وتجبره وتبجحه الذي لاتستطيع إي عاطفة قومية عربية إنسانية إن تتحمله..." [٣].

إما بالنسبة للموقف السعودي من تطورات حرب الخامس من حزيران ١٩٦٧ فقد تركزت المساعدات العربية السعودية في حرب حزيران على الجبهة الأردنية، فقد أرسلت الحكومة السعودية شحنات كبيرة من الذخيرة، وأصدرت الداخلية السعودية أوامرها إلى قوى الأمن الداخلي وسلاح الحدود وخفر السواحل بالاستعداد للاشتراك في المعركة، كما أمر رئيس الحرس الوطني السعودي قواته بالشيء نفسه،

---

(١) الملك حسين، حربنا مع إسرائيل، ص٩٥؛ سعد جمعة، المصدر السابق، ص٢٥١.
(٢) الملك حسين بن طلال، مهنتي كملك، ص٢٢١-٢٢٢.
(٣) سعد جمعة، المصدر السابق، ص٢٥٣.

وفي اليوم الثالث للحرب السابع من حزيران وصلت قوة من الحرس الوطني إلى الأردن، كما أصدرت وزارة الدفاع والطيران السعودية بيانا ورد فيه "إن القوات السعودية اشتركت مع القوات الأردنية في احتلال جبل المكبر وان سلاح الجو السعودي أسهم مع سلاح الجو الأردني في ضرب أهدافا للقوات الإسرائيلية في المناطق المحتلة"(١)، في حين شككت بعض المصادر في جدوى هذا الإسهام السعودي(٢).

اجتمع مجلس الأمن الدولي للمدة من السادس حتى الحادي عشر من حزيران ١٩٦٧ واصدر أربعة قرارات (٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦) والذي كان يقضي بوقف إطلاق النار بين العرب وإسرائيل غير إن هذه القرارات لم يجد إذانا صاغية واستمر الجانبان المتنازعان بالقتال(٣).

رفضت الحكومة السعودية قرارات مجلس الأمن، وأكدت إن القرارات لايمكن تنفيذها ما لم يسترد الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة في وطنه، وفي التاسع من حزيران على اثر الهزائم العسكرية التي تلقتها القوات العربية، أعلن الرئيس المصري جمال عبد الناصر استقالته من منصبه، فبادر الملوك والرؤساء العرب ومنهم الملك فيصل بدعوته إلى العدول عن الاستقالة، ونجحوا في ذلك(٤)، وبعد تنفيذ قرار وقف إطلاق النار في الحادي عشر من حزيران ١٩٦٧ بقيت قوات سعودية كبيرة داخل الأراضي الأردنية، بلغ تعدادها في تموز نحو ٣٧ إلف عسكري سعودي، فضلا عن وحدات عديدة من سلاح الجو السعودي(٥).

اجتمع مجلس الأمن مرة أخرى في تموز ١٩٦٧ للنظر في الشكوى الخاصة التي قدمتها الدول العربية بانتهاك إسرائيل لاتفاقية إطلاق النار على طول قناة السويس، وفي يوم الثاني والعشرين منه وافق مجلس الأمن على القرار ذي الرقم ٢٤٠ بإدانة انتهاكات وقف إطلاق النار بصفة عامة، وفي الثاني والعشرين من تشرين الثاني ١٩٦٧، اصدر مجلس الأمن قراره الشهير ذي الرقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧

---

(١) اليوميات الفلسطينية، المجلدان الرابع والخامس، ص٥٥٥-٥٦٨؛ دار الأبحاث والنشر، سجل العالم العربي، يونيو، ١٩٦٧، ص٥٣٥-٥٤٠.

(٢) يذكر الملك حسين في كتابه حربنا مع إسرائيل، إن القوات السعودية لم يكن لها دور في حرب حزيران، وان الإمدادات السعودية دخلت الأردن حين انتهى كل شيء، للتفاصيل ينظر: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧، ص٢١٥.

(٣) عبد الله سعود القباع، المملكة العربية السعودية والمنظمات الدولية، الرياض، ١٩٨٠، ص١٠٨؛ وللاطلاع على نص قرارات مجلس الأمن ينظر: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي-الإسرائيلي ١٩٤٧-١٩٧٤، بيروت، ١٩٧٥، ص١٩٥-١٩٨.

(٤) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧، ص٢١٦.

(٥) دار الأبحاث والنشر، سجل العالم العربي، يونيو ١٩٦٧، ص٤٩٧.

الذي أكد انسحاب القوات الإسرائيلية وإنهاء حالة الحرب واحترام حق كل دولة في المنطقة في العيش في أمان داخل حدود أمنة ومعترف بها[١].

وفي شهر تموز ١٩٦٧ سئُل الملك فيصل في ديوانه بجده كما نشر بعد حرب حزيران من انه حذر المسؤولين العرب قبل العدوان بأربعة أيام ونبههم إلى إن المعلومات التي لديه تفيد إن إسرائيل تعد هجوما سريعا بسلاح الطيران، وان على العرب إن يستبقوها إلى هذه الخطة فأجاب قائلا[٢]"إن العدوان الغادر الذي قامت به إسرائيل على الدول العربية، لم يكن مفاجأة... وما حدا بي إلى هذا القول، والتأكيد على أهميته، المعلومات التي نعرفها ويعرفها الملوك والرؤساء العرب الذي اشتركوا في مؤتمر القمة العربي الثاني في الإسكندرية، وعلى الرغم من طابع السرية والكتمان التي يجب إن تحاط به دوما أبحاث المؤتمرات والاجتماعات، فان تطورات النكبة توجب القول ألان إن مؤتمر القمة الثاني، وقد كنت شخصيا رئيسه، قد تطرق إلى بحث احتمال عدوان إسرائيلي سريع يستخدم فيه سلاح الطيران، ليأخذ المبادرة في الضرب، ولقد اقر مؤتمر القمة هذا خطة عسكرية تنفذ على خمس سنوات، من اجل استكمال استعدادات الدفاع العربية الكفيلة بصد إي عدوان إسرائيلي، إلا إن التطورات التي أعقبت مؤتمر القمة عام ١٩٦٤، جاءت مع الأسف في غير صالح التضامن العربي لصد العدوان الإسرائيلي[٣].

واجهت الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية بعد وقف العمليات الحربية مهمة إزالة اثأر العدوان الإسرائيلي، وبالدرجة الأولى سحب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة، وكان من المراحل المهمة في هذا الاتجاه استئناف ضخ النفط[٤]، ففي تصريح لأحمد زكي اليماني وزير النفط والثروة المعدنية في المملكة العربية السعودية في الثالث عشر من حزيران ١٩٦٧، تم الإعلان فيه عن قرار المملكة بالسماح لشركة ارامكو باستئناف ضخ النفط، متذرعا إن وقف ضخ النفط عن الدول الأجنبية ليس بالإجراء الاقتصادي السليم، وانه يجب الفصل بين

---

(١) عبد الله مسعود القباع، المصدر السابق، ص١٠٩؛ سمعان بطرس فرج الله، الأمم المتحدة والعدوان الإسرائيلي، مجلة السياسة الدولية، العدد١٤، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٦٨، ص٤٣-٤٥.

(٢) محمد عنان، السعودية وهموم العرب خلال نصف قرن ١٩٢٣-١٩٧٨، المكتب العالمي للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٨، ص٧٢.

(٣) زهدي الفاتح، الفيصلية منهاج حضارة ومدرسة بناء حوار مع فيصل بن عبد العزيز، بيروت، ١٩٧٢، ص٧٢.

(٤) أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفيتي، المصدر السابق، جـ/٢، ص٤٧٦.

السياسة وبين إي إجراء قد يخل بالمصالح الاقتصادية لأية دولة عربية منتجة للنفط[١].

وصف الإجراء السعودي الأخير، من قبل متحدث رسمي عن الحكومة العراقية بأنه خيانة وطعنة للأمة العربية في قلبها ولكنه موقف متوقع، لذا قدمت السفارة العراقية في القاهرة بتاريخ العاشر من تموز ١٩٦٧ مذكرة إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، تضمنت المقترح العراقي بعقد دورة عاجلة للمجلس الاقتصادي على مستوى وزراء النفط والاقتصاد والمالية العرب[٢].

وقد عقد وزراء النفط والاقتصاد والمالية العرب مؤتمرهم في بغداد للمدة من الخامس عشر حتى العشرين من آب ١٩٦٧، لوضع توصياتهم التي سترفع إلى الرؤساء والملوك العرب الذين قرروا الاجتماع في الخرطوم لمواجهة مرحلة مابعد النكسة وفي هذا المؤتمر الفت ثلاث لجان خبراء النفط والمال والاقتصاد لتقدم إلى المؤتمر تقاريرها، جاء تقرير خبراء النفط بتاريخ الثامن عشر من آب من العام نفسه، الذي عكس انقسام الخبراء إلى مجموعتين ضمت الأولى كلا من مصر والجزائر وسوريا والعراق، في حين ضمت الثانية كلا من السعودية والكويت والمغرب ولبنان وليبيا وتونس وقطر والبحرين وأبو ظبي، وكان الخلاف يدور حول مسألة فنية، إلا انه في الواقع كان خلافا في المواقف السياسية[٣]، إذ أوضح الخبير المصري إن اثأر قطع النفط العربي على الدول العربية يشكل عبئا كبيرا، وان المعركة التي يخوضها العرب مصيرية ولابد من التضحية لتحقيق النصر فيها، في حين أكد الخبير السعودي الذي ترأس المجموعة الثانية عدم جدوى قطع النفط، كون ذلك سيلحق الضرر بالاقتصاد العربي، ولاسيما اقتصاد الدول المنتجة للنفط الكثير من الخسائر المادية التي لايمكن تقديرها، وقد رفعت لجان الخبراء إلى مؤتمر وزراء النفط والمالية والاقتصاد الذي أحال بدوره هذه التوصيات إلى مؤتمر الملوك والرؤساء المقرر عقده في الخرطوم[٤].

عقد مؤتمر القمة العربي الرابع في الخرطوم للمدة من التاسع والعشرين حتى الأول من أيلول ١٩٦٧، بعد إن رفض العاهل السعودي الملك فيصل اقتراح الرئيس المصري جمال عبد الناصر، بتأجيله، وقد تدارس فيه الملوك والرؤساء العرب توصيات مؤتمر وزراء النفط والاقتصاد والمالية العرب، أهمها إمكان استعمال وقف ضخ النفط بوصفه سلاحا في المعركة، إذ وجد المؤتمر بعد دراسة الأمر ملياً إن

---

(١) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧، وثيقة رقم ٢٢٩، ص٣٧٩.
(٢) الأهرام (جريدة)، القاهرة، العدد٢٩٤٣٢/ في ١١ تموز ١٩٦٧.
(٣) حول هذه التقارير وتقرير خبراء النفط ينظر: وثائق منشورة في مجلة السياسة الدولية، العدد١٠، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٦٧، ص٢٢٩.
(٤) حول هذه التقارير وتقرير خبراء النفط، المصدر السابق، ص٢٨٠.

النفط يمكن إن يستعمل كسلاح، وعده طاقة عربية يمكن إن توجه لدعم اقتصاد الدول العربية التي تأثرت مباشرة بالعدوان لغرض تمكينها من الصمود في المعركة، لذا تقرر في مؤتمر القمة استئناف ضخ النفط خدمة للأهداف السامية، ومن اجل تمكين الدول العربية التي تعرضت للعدوان، وفقدت نتيجة ذلك موارد اقتصادية، من الصمود لإزالة اثأر العدوان[١].

وقد أسهمت بالفعل الدول المنتجة للنفط بمبلغ (١٣٥) مليون جنيه إسترليني سنويا قدمته كل من السعودية والكويت وليبيا للدول المتضررة وهي مصر والأردن، إذ أعلنت العربية السعودية استعدادها لدفع مبلغ خمسين مليون جنيه إسترليني سنويا للدول العربية المتضررة من العدوان وإزالة أثاره، وان هذه المساعدات سوف تستمر إلى حين إزالة اثأر العدوان الإسرائيلي[٢]، وإضافة إلى ذلك أيدت الحكومة السعودية الرئيس جمال عبد الناصر عندما أعلن إن بلاده مستعدة لإغلاق قناة السويس مائة عام إذا أمنت له الدول العربية النفطية مبلغا يساوي الخسارة المصرية في الحرب، كما اقر المشروع الذي تقدمت به الكويت لإنشاء صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي والعربي طبقا لتوصية مؤتمر وزراء النفط والاقتصاد والمالية العرب[٣]، وبتكليف من مؤتمر القمة العربي الرابع اتصل العاهل السعودي بالحكومة الأمريكية ليشرح لها وجهة نظر الملوك والرؤساء العرب من الصراع العربي-الإسرائيلي[٤].

حاولت الأمم المتحدة بعد الحرب تسوية مانتج عنها، فأرسلت في الثالث والعشرين من تشرين الثاني ١٩٦٧ (كونار يارنج)Cunar Jarring مبعوثا إلى منطقة الشرق الأوسط ليضع حدا للصراع العربي-الإسرائيلي، وعلى اثر ذلك طالبت بعض الدول العربية بعقد مؤتمر قمة عربي موحد إزاء ماجاء به المبعوث كونار يارنج، إذ كان الملك حسين من أكثر الزعماء العرب تحمسا لعقد القمة، وقام لأجل ذلك بجولة في الدول العربية زار خلالها الرياض في العاشر من كانون الثاني ١٩٦٨، والتقى

---

(١) ق/ق- المكتب الثقافي، مؤتمر القمة العربي الرابع، ص٢٥-٢٦؛ ج.د.ع، الأمانة العامة، إدارة السكرتارية، مضابط جلسات دور الاجتماع العادي الحادي والخمسين (٥١) لمجلس جامعة الدول العربية للفترة من ١٠-٣٠ آذار ١٩٦٩، ص١٦٣.

(٢) يقسم المبلغ على التوالي: المملكة العربية السعودية (٥٠) مليون جنيه إسترليني، ليبيا(٣٠) مليون جنيه إسترليني، الكويت (٥٥) مليون جنيه إسترليني. للتفاصيل ينظر: المصدر نفسه، ص١٦٤؛ ق/ق- المكتب الثقافي، مؤتمر القمة العربي الرابع، ص٢٦-٢٧؛ بطرس بطرس غالي، المجابهة الدبلوماسية العربية الإسرائيلية، مجلة السياسة الدولية، العدد٢٢، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٧٠، ص٣.

(٣) المصدر نفسه، ص٤.

(٤) اليوميات الفلسطينية، المجلد السادس، من ١٩٦٧/٧/١ إلى ١٩٦٧/١٢/٣١، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٨، ص٢٠١.

بالملك فيصل الذي أكد له إن بلاده متمسكة بجميع التزاماتها العربية، غير انه عارض فكرة عقد المؤتمر وارتأى تأجيله ريثما يصل المبعوث كونار يارنج إلى نقطة تصلح أساسا لقرار سلبي أو ايجابي يتخذه الملوك والرؤساء العرب، وأعرب عن عدم تفاؤله بمهمة كونارياريارنج، وذكر إن الخلافات العربية كانت هي السبب في هزيمة العرب وليس هناك شك في مسألة دعم الدول الكبرى لإسرائيل، وقال "إذا لم تنجح مساعي الدول الكبرى والأمم المتحدة فإننا سنقوم بحل مشاكلنا بأنفسنا"(١).

كرر الملك فيصل رفضه لدعوات الملك حسين بعقد قمة عاجلة في رسالته التي بعثها إلى الأخير في السادس والعشرين من آذار ١٩٦٨ وأعرب عن استعداده لحضور المؤتمر المقترح في حالة فشل مهمة المبعوث يارنج فقط(٢)، وأكد للملك فيصل الموقف نفسه في رسالته إلى رئيس مجلس السيادة السوداني إسماعيل الأزهري إذ ورد فيها "إن المملكة العربية السعودية عازمة على توحيد الجهود العربية لتحرير الأراضي العربية، كما أنها مستعدة لخوض المعركة بجانب شقيقاتها في حالة فشل الحل السلمي"(٣)، وعن مهمة المبعوث كارنار يانج قال الملك فيصل "إننا لانقبل البت عليها بالحلول لأذنا أصحاب حق" وأعلن إمام السفراء العرب في الكويت في إثناء زيارته إليها في الثاني عشر من نيسان ١٩٦٨ انه لايخشى من محاولات الدول الكبرى لتمييع القضية الفلسطينية، وانه مستعد لبذل مايعيد للعرب كرامتهم(٤).

وفي الحادي والعشرين من أيار ١٩٦٨ طالبت الحكومة السعودية بإعادة جزيرتي الصنافير والتيران السعوديتين اللتين تقعان عند مدخل خليج العقبة من السيطرة الإسرائيلية، بعد إن كانت الحكومة السعودية قد وضعتها تحت تصرف الحكومة المصرية قبل ثمانية عشر عاما من ذلك(٥)، وأصرت على أنها ارض

---

(١) السيد عليوه، المصدر السابق، ص٤٧.

(٢) الوثائق العربية لعام ١٩٦٨، منشورات دائرة الدراسات السياسية والإدارية العامة، الجامعة الأمريكية، بيروت، د.ت، وثيقة رقم ١١٧، ص١٦٢؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧١، وثيقة رقم ١٨٧، ص٢١٨.

(٣) السيد عليوه، المصدر السابق، ص٤٧.

(٤) السيد عليوه، المصدر السابق، ص٤٨.

(٥) في أوائل عام ١٩٥٠ دخلت القوات المصرية بالاتفاق مع المملكة العربية السعودية جزيرتي الصنافير والتيران السعوديتين اللتين تقعان في مدخل الخليج الذي يعرف بمضايق تيران، ويبلغ عرض هذه المضايق ١٨ كيلومترا، ومع وجود هذه الجزر تصبح الممرات المائية التي تشكل هذه المضائق خلخلة في المياه الإقليمية العربية سواء كانت سعودية أم مصرية وبذلك يصبح من حق السلطات السعودية أو المصرية منع السفن الإسرائيلية من المرور فيها وتفتيش السفن المحايدة التي تبحر فوق تلك المياه، غير إن إسرائيل عادت واستولت على تلك

سعودية، وكان ذلك التنازل الإداري قد تم لأسباب عسكرية تتعلق بعدم قدرة السعودية على توفير الحماية الكاملة لهما، لذا بقى وضعهما على هذا الحال إلى إن احتلهما الكيان الصهيوني في حرب حزيران ١٩٦٧، وقد نقل هذا الطلب السعودي إلى الجانب الإسرائيلي عن طريق الولايات المتحدة، غير إن الحكومة الإسرائيلية أعلنت رسميا أنها تحتل الجزيرة لضمان مصالح إسرائيل الأمنية، وستبقى كذلك حتى يتم التفاوض على تسوية سلمية نهائية مع الدول العربية[١].

الجزيرتين في حرب ١٩٦٧، للمزيد من التفاصيل ينظر: محمد نصر الدين مهنا، مشكلة فلسطين أمام الرأي العام العالمي، ص٣٤١؛ جبران شامية،المصدر السابق، ص١٧.

(١) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٨، ط١، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧١، ص١٥٨-١٥٩.